وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية **المرجع:.....**

قسم:العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الهجرة غير الشرعية في الجزائر و دورها في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية

الشعبة: علوم سياسية التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الدكتور:**

- **سلطان بن علو نفيسة** - **حسان دواجي محمد**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): .....عباسي عبد القادر..... رئيسا

الأستاذ(ة):..... حسان دواجي محمد..... مشرفا مقررا

الأستاذ(ة):..... مجـــــاهد حـــمـــــــزة..... مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

نوقشت يوم : 2026/06/23

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : سلطان بن علو الإسم : نفيسة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119890970007930006 والصادرة بتاريخ: 2018/01/28

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الهجرة غير الشرعية في الجزائر ودورها في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2026/06/28

إمضاء المعني

نظرا لشرعية إمضاء
السيد (ة) سلطان بن علو نفيسة
عين تادلس
في :
ت ع ب 107604719
بلدية عين تادلس
2018/01/28

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
إمضاء السيد : بلحاجي أحمد
رئيس مصلحة التنظيم و الشؤون العامة

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

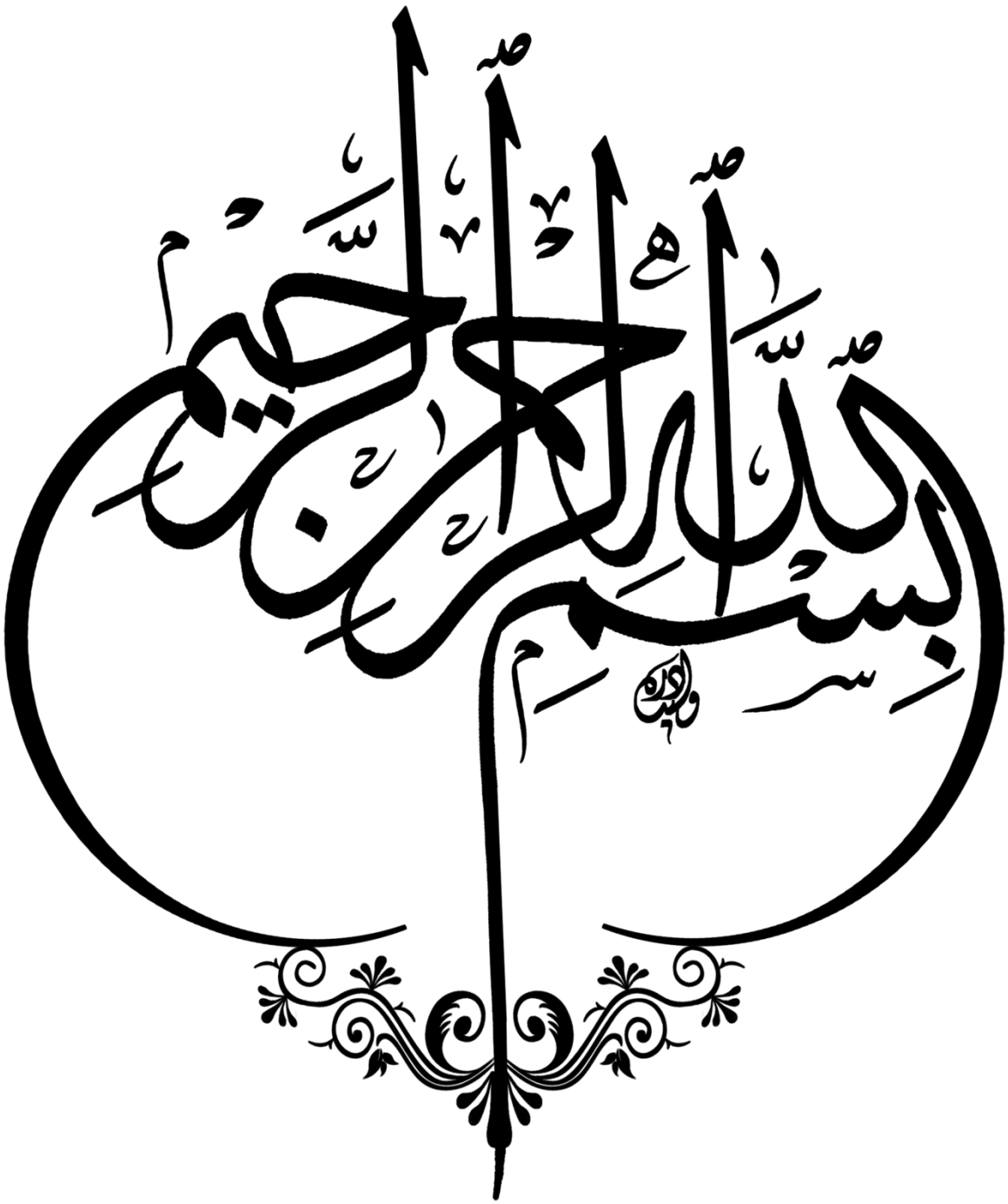
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى من علّمني أن الطموح لا حدود له
إلى من كان دعاؤه سرّ نجاحي
إلى من ساندني في كل لحظة ضعف

إلى والديّ العزيزين، حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى كل من عائلتي الكبيرة و الصغيرة

إلى أولادي قرة عيني **" ميساء سجود"** و **" محمد أمير"**

إلى كل من شاركني هذا الطريق
من أهلٍ وأصدقاء وأساتذة
و كل من كان لهم أثرٌ طيب في مسيرتي الدراسية

أهديكم هذا العمل، عربون تقديرٍ وامتنان
راجياً أن أكون عند حسن ظنكم دائمًا.

شكر و عرفـــــان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخصّ بالذكر المشرف الدكتور **"حسان دواجي محمد"** على توجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة التي كانت لها الأثر الكبير في إتمام هذه المذكرة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم القيّمة التي ستساهم في تطويره.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكل أساتذتي الكرام الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي، ولكل من قدّم لي يد العون من قريب أو بعيد.

في الختام، أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.

مقـــدمة

مقدمة

تُعدّ الهجرة من الظواهر الإنسانية القديمة التي رافقت تطور المجتمعات البشرية، حيث شكّلت عبر مختلف المراحل التاريخية وسيلة للتكيّف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. غير أنّ هذه الظاهرة عرفت خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، تمثلت أساسًا في تزايد أنماط الهجرة غير النظامية، التي أصبحت تشكل أحد أبرز التحديات المطروحة على الساحة الدولية، نظرًا لتداخل أبعادها الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

وفي هذا السياق، برزت الهجرة غير الشرعية كإحدى القضايا المعقدة التي تستقطب اهتمام الدول والمنظمات الدولية، لما تطرحه من إشكالات تتعلق بضبط الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، وحماية حقوق الإنسان. كما ارتبطت هذه الظاهرة بالتحولات التي شهدها النظام الدولي، خاصة في ظل العولمة واتساع الفوارق التنموية بين دول الشمال والجنوب، الأمر الذي جعلها تتخذ طابعًا عابرًا للحدود، يتجاوز القدرات الفردية للدول.

وتندرج الجزائر ضمن هذا الإطار، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، مما أكسبها خصوصية في ديناميكيات الهجرة، حيث أصبحت تجمع بين خصائص بلد المنشأ وبلد العبور في آن واحد. وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل لافت، خاصة في صفوف الشباب، الذين يسعون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية عبر الهجرة نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، رغم المخاطر التي تنطوي عليها هذه الرحلات.

ولم تقتصر تداعيات هذه الظاهرة على البعد الداخلي فحسب، بل امتدت لتؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية عنصرًا محوريًا في صياغة سياسات التعاون بين الطرفين، خاصة في الجوانب الأمنية والتنموية. وقد أدى ذلك إلى بروز مقاربات جديدة تقوم على الربط بين قضايا الهجرة والأمن، فيما يُعرف بـ"أمننة الهجرة."

أهمية الموضوع :

تكتسي دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة في الوقت الراهن، نظرًا لتزايد حدّتها وتعدّد أبعادها، حيث لم تعد مجرد حركة سكانية عابرة، بل أضحت قضية مركبة تتداخل فيها اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية على المستويين الوطني والدولي.

وتبرز أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية في كونه يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المرتبطة بدراسات الهجرة، خاصة في ظل التحولات التي عرفتها هذه الظاهرة

من حيث أنماطها وفاعليها ومجالات تأثيرها. كما يسمح بفهم أعمق لمختلف المقاربات النظرية المفسّرة للهجرة غير الشرعية، وربطها بالواقع التطبيقي، لا سيما في السياق الجزائري.

أما من الناحية العملية، فتتجلّى أهمية الدراسة في تحليل الانعكاسات المتعددة للهجرة غير الشرعية على الجزائر، سواء على المستوى الأمني من خلال ارتباطها بالجريمة المنظمة، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأثيرها على سوق العمل والبنية الاجتماعية، إضافة إلى انعكاساتها السياسية والمؤسساتية. كما تبرز أهميتها في تسليط الضوء على موقع الجزائر ضمن ديناميكيات الهجرة الدولية، باعتبارها بلد عبور واستقرار وانطلاق في آنٍ واحد.

وتتجسد أهمية الموضوع كذلك في بعده الدولي، حيث تساهم الدراسة في فهم طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل تصاعد الاهتمام بملف الهجرة، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الأمني والتنموي، وإشكالية التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية وضغوط الشراكة الدولية.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تقتصر أهميتها على الجانب النظري فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا تطبيقية يمكن أن تفيد صُنّاع القرار في صياغة سياسات أكثر فعالية وشمولًا لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحدّ من تداعياتها.

أسباب إختيار الموضوع :

يعود اختيار الموضوع الهجرة غير الشرعية إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي تعكس أهمية هذا الموضوع و راهنيته.

أولًا: الأسباب الذاتية

تتمثل الأسباب الذاتية في الدوافع الشخصية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، والمتمثلة أساسًا في الاهتمام بالقضايا الاجتماعية المعاصرة، وعلى رأسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تمسّ فئة واسعة من الشباب. كما ينبع هذا الاختيار من الرغبة في فهم أعمق لهذه الظاهرة المركبة، التي ترتبط بطموحات الأفراد في تحسين أوضاعهم المعيشية، وما تثيره من تساؤلات حول مستقبل الهجرة في ظل التحولات الدولية الراهنة. إضافة إلى ذلك، فإن اختيار هذا الموضوع يعكس اهتمام الباحث بتوسيع معارفه الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية ودراسات الهجرة.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

ترتبط الأسباب الموضوعية بطبيعة الظاهرة نفسها، حيث تُعدّ الهجرة غير الشرعية من أبرز الإشكالات التي تواجه الدول في الوقت الراهن، لما لها من انعكاسات أمنية و اقتصادية واجتماعية وسياسية. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موقع الجزائر الجغرافي الاستراتيجي، الذي يجعلها نقطة عبور واستقرار للهجرة غير النظامية نحو أوروبا. إضافة إلى ذلك، فإن تنامي الاهتمام الدولي بملف الهجرة، خاصة في إطار العلاقات الجزائرية الأوروبية، يبرز الحاجة إلى دراسة علمية معمقة لهذه الظاهرة. كما يسعى هذا البحث إلى المساهمة في إثراء الدراسات الأكاديمية حول الهجرة غير الشرعية في السياق الجزائري، من خلال مقاربة تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي.

وعليه، فإن اختيار الباحث لهذا الموضوع جاء نتيجة تداخل دوافع ذاتية مرتبطة بالاهتمام العلمي، وأخرى موضوعية فرضتها طبيعة الظاهرة وأهميتها المتزايدة.

إشكالية الدراسة :

وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تعكس ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تفاعلات البنية السوسيوإقتصادية والجيوستراتيجية، وما هي أبرز انعكاساتها الداخلية والخارجية، خاصة على العلاقات الجزائرية الأوروبية؟
ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية، من بينها: ما المقصود بالهجرة غير الشرعية وما هي أبرز أشكالها وأنماطها؟ ما هي العوامل المفسّرة لتنامي هذه الظاهرة؟ كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية داخل الجزائر؟ وكيف تنعكس على طبيعة العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم اعتماد خطة بحث ثنائية تقوم على فصلين رئيسيين:

خُصّص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية، حيث تم في المبحث الأول التطرّق إلى تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة، إضافة إلى عرض أشكالها وأنماطها، وتحليل أهم العوامل المفسّرة لها. أما المبحث الثاني، فقد تناول الأطر النظرية المفسّرة لهذه الظاهرة، من خلال عرض النظريات الكلاسيكية للهجرة، وكذا المقاربات الحديثة، وصولًا إلى تحليل الهجرة غير الشرعية كقضية أمنية في العلاقات الدولية.

في حين جاء الفصل الثاني لمعالجة الأبعاد التطبيقية للظاهرة في السياق الجزائري، حيث تناول المبحث الأول البنية السوسيوإقتصادية والجيوستراتيجية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، من خلال إبراز تحولات أنماطها والمحددات البنيوية المفسّرة لتناميها. أما المبحث الثاني، فقد خُصّص لدراسة الانعكاسات الداخلية للظاهرة، سواء الأمنية أو الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية والمؤسساتية. بينما ركّز المبحث الثالث على انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية، من خلال تحليل الأجندة الأمنية المشتركة،

وأنماط التعاون الاقتصادي والتنموي، إضافة إلى التفاعلات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بإشكالية السيادة.

وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، من خلال الربط بين أبعادها النظرية والتطبيقية، بما يسمح بفهم أعمق لهذه الظاهرة المعقّدة واستشراف سبل معالجتها.

المنهج المتبع لإنجاز الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأبعاده المتعددة، وذلك بهدف الإحاطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليلها بشكل دقيق.

أولًا: المنهج الوصفي
تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل عرض ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما هي في الواقع، من خلال تحديد مفهومها، أشكالها، وأنماطها، إضافة إلى وصف تطورها في السياق الجزائري. وقد ساعد هذا المنهج في تقديم صورة عامة وشاملة عن الظاهرة.

ثانيًا: المنهج التحليلي
استُخدم المنهج التحليلي لفهم وتفسير مختلف العوامل المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو جيوستراتيجية، وكذلك تحليل انعكاساتها الداخلية والخارجية، خاصة على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

ثالثًا: المنهج المقارن (بشكل جزئي)
تم توظيف المنهج المقارن بشكل محدود من خلال مقارنة بعض المعطيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في الجزائر مع بعض الحالات أو السياقات الدولية، بهدف إبراز خصوصية الحالة الجزائرية ضمن الظاهرة العالمية.

وعليه، فإن الجمع بين هذه المناهج سمح بتقديم مقاربة علمية متكاملة تجمع بين الوصف والتحليل والتفسير، بما يخدم أهداف الدراسة ويحقق الإحاطة الجيدة بموضوعها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

- المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة
- المطلب الثاني: أشكال وأنماط الهجرة غير النظامية
- المطلب الثالث: العوامل المفسّرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسّرة للهجرة غير الشرعية

- المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للهجرة
- المطلب الثاني: المقاربات الحديثة (الأمن الإنساني، العولمة، المقاربة الأمنية)
- المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية كقضية أمنية في العلاقات الدولية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة السكانية وعلاقتها بالتنمية تحظى باهتمام متزايد في الأوساط الأكاديمية ولدى المنظمات الدولية المتخصصة، ويُعدّ ذلك نتيجة لاتساع نطاق هذه الظاهرة وتزايد تأثيراتها المتشابكة والمتبادلة على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي. غير أنّ هذا الموضوع، رغم أهميته، لم ينل بعدُ الاهتمام البحثي الكافي، خاصة من الناحية النظرية، حيث يُلاحظ وجود شحّ في الدراسات التي تتناول الإطار المفاهيمي والتحليل النظري للهجرة، ولا سيما الهجرة غير الشرعية.

وقد بلغت هذه الظاهرة درجة من التعقيد تجعل من الصعب دراستها بعمق دون الاستناد إلى أطر نظرية واضحة تُفسّر أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتزداد أهمية هذا الطرح في السياق العربي، حيث أصبحت العديد من الدول العربية منذ عقود فاعلًا رئيسيًا في حركة الهجرة، سواء كمناطق إرسال أو عبور أو استقبال، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويعود هذا القصور النظري إلى عدة أسباب، من أبرزها ضعف مؤسسات البحث العلمي المتخصصة في دراسة قضايا الهجرة، وقلة توثيق البيانات المتعلقة بها، إلى جانب محدودية الشفافية في نشر المعلومات والإحصاءات الدقيقة. ومن هنا تبرز أهمية البحث المعمّق في تحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالهجرة السكانية، وبيان علاقتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها. وهذا ما يسعى إليه هذا الفصل من الدراسة. [1]

1-محمد الغزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015، ص 26.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة

تشكل الهجرة غير الشرعية أحد أهم المسائل الرئيسية التي تواجه وتثير قلق العديد من الدول ، ونظرا للأمية البالغة لهذه الظاهرة نحاول إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية لغة

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام وخطة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها. [1]

الهجرة لغة في لسان العرب هي الخروج من إلى أرض ، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن ، إلا أن المعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول المعنوية أو الطبيعية ، فيقال " هجرت الشيء هجرا إذا تركته أو أغفلته ". [2]

ويقول الله عز وجل ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما " [3]

وقد وردت لفظ الهجرة في السنة النبوية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر اليه " رواه البخاري ومسلم [4]

1 - نور الهدى بسايح ، سلطانة بوزيان . واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة د موالي الطاهر ، سعيدة ، 2015-2016 ص 11.

2 -مجموعة من الباحثين (محمد غربي ، سفيان فوكة ، مشري موسى)الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط -المخاطر وإستراتيجية المواجهة 1 ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2014 ص 20

3- سورة النساء الآية 100

04 -الإمام ابي زكريا يحي النووي - الأربعين النووية - الحديث الأول ، دار السلام للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 ، ص 02

أما في القواميس الأجنبية فقد ورد لفظ الهجرة غير الشرعية كما يلي:

في اللغة الفرنسية migration ، وفي اللغة الإيطالية migrazione، وفي اللغة الإسبانية migracion ، وكل هذه التسميات أصلها يعود للكلمة اللاتينية migrare أو migratio و معناها الانتقال من بلد أو مكان أو محل لآخر. [1]

أما الهجرة غير الشرعية فهي مصطلح يتألف من لفظين ، وهما لفظ الهجرة وقد تم تعريفه بإسهاب أعلاه) و لفظة غير الشرعية التي تدل على مخالفة القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى إقليم دولة ما بسطت سيادتها على عليه ، وبناءا على ذلك فإن الهجرة غير الشرعية تعني " كل حركة سواء للفرد أو الجماعات

العابرة للحدود خارج إطار القانون ، والتي ظهرت قديما لتعرف تسارع كبير منذ إقرار سياسات غلق الحدود في دول الإتحاد الأوروبي.[2]

مصطلح الهجرة غير الشرعية له عدة مرادفات أهمها : الهجرة غير القانونية ، الهجرة السرية ، الحرقة ، وكلها تصب في قالب واحد هو ترك مكان والانتقال إلى مكان آخر دون وجه حق .[3]

1. فضيل دليو ، على غربي ، الهاشمي مقراني - الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية ، الجزائر مؤسسة الفنون الطبيعية 200 43م

2. الحرقة لفظ عامي ، والحراقة تطلق على طائفة ظهرت للوجود في نهاية ثمانينات القرن العشرين عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وفرضت السلطات الأوروبية إجراءات مشددة على الراغبين في الهجرة ، ما جعلهم يبتكرون طريقة سميت بالحرقة ومنها الحراق والحراقة ، حيث ظهر في الفترة الأخيرة مسلك بحري جديد على قارب يضم فوجا من 10 إلى 12 شخص - والحرقة مصطلح بتضخيم القاف يعني إحراق الوثائق وكل ما يربطه ببلده الأصلي وحرق كل القوانين والحدود لبلوغ نقطة الوصول كأوروبا

3. حافظ ذياب - انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الوطن العربي، عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول " إشكالية الهجرة واللجوء في الوطن العربي " سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات الدولية ، تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي ، العدد 28 ، لبنان 74في 20/06/2020

الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية اصطلاحا

الهجرة غير الشرعية ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر ، وذلك بتغيير المكان الاعتيادي ، وبالتالي هي جزء من حركة السكان العامة، تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة ، أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه ، فتسمى عملية الانتقال داخل البلد الواحد هجرةداخلية ، كالانتقال من الريف إلى المدينة ، ويسمى الانتقال من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى هجرة خارجية مثل الانتقال من منطقة المغرب العربي باتجاه أوروبا . [1]

أما الهجرة غير الشرعية فهي ظاهرة عالمية تبرز في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، تعتبر الأولى مناطق وصول والثانية مناطق انطلاق ، وتشمل على أصناف متعددة من المهاجرين ، فمنهم الذين يدخلون بطريقة قانونية ولكنهم يمكثون بعد انقضاء المدة القانونية ، ومنهم الذين يدخلون بطريقة غير قانونية ولا يسوون وضعياتهم . وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فالهجرة غير الشرعية هي انتقال الأشخاص من بلد في إحدى القارات إلى بلد آخر في قارة أخرى دون جواز سفر أو تأشيرة دخول ، ويتم ذلك سرا.

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية كونها تهدد أمن واستقرار كل الدول ، خاصة الدول الأورو مغاربية التي تشهد تزايدا رهيبا في هذا النوع من الهجرة ، فاكتست أهمية بالغة في وسائل الإعلام وذلك بسبب خطورتها وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع. [2]

تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها عملية انتقال الفرد والجماعات من مكان الآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا ، فالهجرة غير الشرعية عبارة عن تسلل الأفراد والجماعات عبر الحدود سواء البرية أو البحرية باستعمال طرق تقليدية أما عن طريق الجو يستخدمون جوازات سفر ووثائق مزورة تمكنهم من الإقامة في البلد المقصود بطريقة غير شرعية. [3]

1فايزة بركان - آليات التصدي للهجرة غير الشرعية - رسالة ماجيستر في الحقوق ، تخصص علم الإجرام والعقاب ، كلية الحقوقجامعة الحاج لخضر - باتنة - 2011-2012، ص 07 .
2- التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية .. مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، كلية القانون ، جامعة المرقب ، دار الكتبالوطنية - بنغازي ليبيا ص 13-14
-3-جمال دوبي بونوة، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم الأسباب والحلول "مجلة معارف05 14جوان 2013 ص 12.

الفرع الثالث : التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية

يعتبر الكثير من فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى ، ومنه نجد أن فقه القانون الدولي يرى أنه إذا ترك المهاجر إقليمه ودخل إقليم دولة أخرى خارج الأطر القانونية ومن ثم العودة إليه بعد مدة ، سواء كانت المدة طويلة أو قصيرة ، فلا بد من وجهة نظر هذا الفقه أن الهجرة غير شرعية . [1]

صنفت الأمم المتحدة الهجرة استنادا للمهاجرين الذين يتنقلون من مكان لآخر إلى عدة أصناف ، حيث نجد من بينهم المهاجرين الدائمين وهم غير الشرعيين الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد عن سنة ، كما نجد أيضا المهاجرين المؤيدين الذين يريدون أن يمارسوا عملا بعد الوصول لسنة أو أقل ، ويصنف من يرافقهم من أهلهم في الصنف الثالث مع المقيمين الذين يرجعون بعد سنة . وفي مجال المهاجرين المغادرين بمدة فقد تم تصنيفهم على النحو التالي:

- المسافرون من أولئك المهاجرين لغرض دراسي أو علاجي
- الزوار الذين أنهو زيارتهم
- المقيمون من رعايا البلد أو الغرباء الذين ينوون الإقامة في خارج البلد لسنة أو أقل
- النازحون المقيمون الذين ينوون الإقامة خارج البلد لسنة واحدة. [2]

والهجرة غير الشرعية في القانون الدولي هي انتقال الفرد و أو الأفراد من دولة لأخرى بهدف الإقامة الدائمة فيها ، وينشأ عن الهجرة غير الشرعية مركزا قانونيا للمهاجر فيالعلاقة بين الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها... [3]

1- محمد رضا التميمي - الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ، دفاتر السياسة والقانون ، جانفي 2017 ، ص20

2-Fagruesphilipe Afrique du nord et moyen - orient des migrations en quête d, une politique: 4/2006-https://www.cairn.info/la-question-migratoire-au-xxie-siecle--9782724611816-

3- عبد اللطيف محمد عمر ، الهجرة غير الشرعية ، الهيئة المصرية للنشر والتوزيع ، د ط ، 2016م ، ص 09.

عرفت منظمة العمل الدولية (O) الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية والتي يكون بموجبها المهاجرون مخالفون للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية.
ويقصد بهذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:
الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ، ولا يسوونوضعهم القانوني.

الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها قانونا ، والذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء تخطى المدة المحددة له أو قام بعمل غير مرخص له بموجب العقد... 1
ويعرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي أنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة ،و بذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية . 2
أما المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان فقد عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على أفراد من جنسيات مختلفة ، يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة ، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات ، كما يتم بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار ، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون ويغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات ، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي اللذين لا يحصلون على موافقة طلباتهم ، لكنهم يبقون في البلاد... 3

1-عبد المالك صايش مكافحة تهريب المهاجرين السريين - أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو 2014-2015 ص 58.
2-Bureau international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles du 18 decembre 1990 résolution de I, assemblée générale n°45-158
3-المسعود خالة - واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 05 جوان 2014 ص 127.

الفرع الرابع :الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة

1-الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية:

تعرف الهجرة على أنها ترك الإنسان للمكان الذي يعيش فيه للانتقال إلى بلد أجنبي بحثا عن ظروف معيشية أحسن ، هذا المعنى ينطبق على الهجرة غير الشرعية والهجرة القانونية لأنه تعريف يذكر خاصية الانتقال وأسبابه وهما من أوجه التشابه بين النوعين ،أما ما يميزهما عن بعضيهما البعض هو الجانب التنظيمي وكذا الجنب القانوني وذلك أثناء عبور الحدود وأثناء الاستقرار ، إذ أن المهاجر بطريقة قانونية بحسب اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين الأجانب وأفراد عائلاتهم في المادة 02 القسم 01: كل شخص يعمل لحسابه وحساب غيره في دولة غير دولته ولمدة معتبرة ، ويكون مرتبطا بعقد عمل ، ويكون دخوله للبلاد وإقامته فيها بصورة مشروعة . [1]

على عكس من ذلك فإن المهاجر السري لا يكون حاملا للوثائق القانونية التي تسمحله بدخول الإقليم الأجنبي والإقامة فيه ، كنتيجة لذلك فلا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي في الدولة المستقبلة ، وهو التصنيف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل المرتكز على معايير ثلاثة لتحديد من هو المهاجر غير القانوني وهي الدخول المخالف للقانون أو ما يعرف بالحرقة ، الإقامة غير القانونية ، العمل المخالف للقانون.

ولكن في كل الأحوال فالهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة العامة والتي تتفرع إلى عدة أنواع بحسب اختلاف المعايير المعتمدة ، فبحسب المكان المقصود تنقسم إلى هجرة داخلية وهجرة دولية ، وبحسب العدد تنقسم إلى هجرة جماعية وهجرة فردية ، وبحسب الدافع إلى هجرة إرادية وهجرة جبرية ومن حيث الوقت إلى هجرة وقتية وهجرة دائمة ،و من حيث التطابق مع القانون إلى هجرة قانونية وهجرة غير قانونية . وبالاستناد إلى هذه المعايير فالهجرة غير القانونية هي هجرة دولية فردية أو جماعية إرادية دائمة تستهدف الإقامة والاستقرار في البلد المضيف.[2]

1-Convention international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants etmembres de leurs familles ibid.

2- عبد الله عبد الغني غانم - هجرة الأيادي العاملة- دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،(دس، ن)، ص 02-03.

2- الهجرة غير الشرعية واللجوء:

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية أن اتفاقية 1951م وبرتوكول 1967 ، كونهما يشكلان النظام الخاص لحماية شؤون اللاجئين ، ورغم مرور أكثر من قرن منذ إقرار اتفاقية 1951م المتعلقة بشؤون اللاجئين ، إلا أن وضعهم ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والممتلكات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة .[1]

و اللاجئ إذن هو كل شخص يترك البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه إذا كان عديم الجنسية ويتوجه نحو بلد آخر بدافع الخوف من الاضطهاد بسبب دينه أو توجهاته السياسية أو عرقه أو فئته الاجتماعية أو جنسيته ، وهنا يتجلى الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية أي من خلال الدافع نحو ترك مكان العيش الاعتيادي بسبب الخوف من الحالات المذكورة.[2]

وإذا كان الفرق الجوهري بين اللجوء و الهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني بحيث أن اللاجئ يكون في وضعية قانونية على عكس المهاجر السري ، فإن الإشكال لا يتوقف هنا ، ذلك أن الهجرة إذا تمت بصورة جماعية نتيجة الفقر والظروف التي تعيشها مجموعة كبيرة من الناس في منطقة ما ، فحينها لا يمكن الحديث عن هجرة غير شرعية ، وربما ما يجعلنا نسلم بهذا الطرح والترابط الموجود بين الهجرة غير الشرعية واللجوء هو الارتفاع

الكبير الذي تعرفه الأولى بمعدل أكثر من 1200 مهاجر أسبوعيا إلى الساحلالأوروبي والانخفاض المتزايد الذي تعرفه الثانية ، حيث وصلت 22%.[3]

1- فايزة ختو البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1999-2010 - رسالة ماجيستر ، كلية الحقوقوالعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2010 - 2011، ص 40

2-اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين سنة 1951م.

3- عبد الحميد والى - حماية اللاجئين في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ،أفريل2002 ، ص 22

إن الفصل بين الهجرة غير الشرعية واللجوء هو عبارة عن خط رفيع نتيجة التداخل القائم بينهما ، وذلك باعتبار أن كل منهما يشكل نوع من أنواع دخول إقامة الأجنبي ،وبالتالي هذا لا يمنع من وجود خطوط فاصلة بين اللجوء والهجرة غير الشرعية ، حيث أن المركز القانوني للهجرة غير الشرعية يختلف عن المركز القانوني لطالبي اللجوء كما سبق ذكره ، إضافة إلى الأسباب والدوافع التي أدت بهما إلى مغادرة البلد الأصلي ، كما أن المعاملة المخصصة لكل واحد منهما تختلف باختلاف هذه الأسباب ، فاللجوء نجد أسبابه تتمحور حول الحروب نتيجة الخوف على الحياة أو الحرية ، في حين أن الهجرة غير الشرعية نجد أسبابها في الغالب ظروف اجتماعية أو اقتصادية كما سيلي التفصيل فيها فيما بعد.

حتى وإن كان طريقة الوصول لكليهما غير آمنة نجمت عنها صور إجرامية عديدة مثل الاتجار بالبشر أو تهريب المهاجرين ، هذا ما أدى بالكثير من دول المقصد دول الوصول) تتخذ بدورها تدابير احترازية مشددة مثل تشديد الحراسة على الحدود ، الأمر الذي أثر بصورة فعلية على وضعية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين على حد سواء ما جعل المجتمع الدولي يبذل كل الجهود لتوفير الحماية الدولية في إطار الآليات الاتفاقية والآليات الهيكلية.[1]

3- الهجرة غير الشرعية والنزوح:

إذا كان النزوح مثله مثل الهجرة غير الشرعية جزء من حركة المجتمع الإنساني ن إلا أنهما يختلفان في فير كثير من الخصائص ، لعل أبرزها كون الهجرة السرية عابرة للحدود أما النزوح فهو يتم داخل حدود الدولة وهذا ما يجعله لا يحتاج إلى وثائق معينة للانتقال ، ومع ذلك لا يكون مخالفا للقانون.[2]

وحتى نبتعد عن التشابه والتقارب بين الهجرة غير الشرعية والنزوح نفرق بينهما بين الصفة الجوهرية المميزة بين النازح والمهاجر غير القانوني ، والتي تتجلى في كون النوع الأول ينتقل داخل الدولة الواحدة فهي هجرة داخلية ، والنوع الثاني يخرج من بلده ليعبر الحدود، وبالتالي فهو هجرة دولية.[3]

1-ربيحة موساوي،شائز خلادي الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء والهجرة غير الشرعية - مذكرة ماستر في الحقوق . تخصص قانون دولي إنساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، 2017-2018 ص 90.

2- مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر - وعند نازحين يقع النزاع – ط3،أفريل ، (د ص)

3- عبد الله عبد الغني غانم - المرجع السابق - ص 02.

و إذا كانت الهجرة غير الشرعية هي انتقال الفرد أو الجماعة إلى بلد أجنبي بمحض الإرادة بحثا عن حياة أفضل فإن النزوح déplacement هو إجبار شخص واكراهه على الفرار وترك منزله ومكان عيشه المعتاد والأصلي ، أو أنه اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو

حالات العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان ، ولكنه لم يعبر حدود دولية معترف بها ، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود الدولة بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ، ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري كالألغام وغلق طرق المغادرة وغيرها من المعوقات . [1]

إضافة إلى الهجرة القانونية ،اللجوء ،النزوح ، هناك بعض المصطلحات الأخرىذات الصلة بالهجرة غير الشرعية أو أنها على الأقل تعتبر قريبة منها تشمل كلها ترك الشخص لموطنه الأصلي والاستقرار في مكان آخر ، من بينها التهجير و الهجرةالجبرية ، فالتهجير هو عمل منظم وحركة للسكان بنوع منظم وهادف يسيرها ويحدد أهدافها الجهة التي قامت بتهجير السكن ، وهو إجراء ومخطط تلجأ إليه السلطات الاستعمارية أو سلطات الدولة ضد مجموعات سكانية بهدف بناء مستوطنات أو مشاريع معينة، تكون مصحوبة بالاضطهاد.

أما الهجرة الجبرية فهي هجرة غير منظمة ولا تستهدف شيئا معينا غير النجاة من الخطر، ولا يكون بسببها بالضرورة هي الحرب، فقد تكون نتيجة ظهور عدوى أو تفشي نوع فتاك من الأمراض، أو ربما للفرار من عقيدة ما. [2]

1-خديجة بتفة - السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية - رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014، ص 32.

2-عبد الله عبد الغني غانم - المرجع السابق - ص 02.

المطلب الثاني: أشكال وأنماط الهجرة غير النظامية

تُعرف الهجرة غير النظامية بأنها تلك التي تتم خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدول المستقبلة، أي دون الحصول على تصاريح الإقامة أو العمل أو حتى المرور القانوني عبر الحدود. وعلى الرغم من اختلاف تعريفاتها من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى، إلا أن الغالبية تتفق على كونها مرتبطة بتجاوز الحدود القانونية واللجوء إلى وسائل غير رسمية.

الفرع الأول: أشكال الهجرة غير النظامية

تتعدد أشكال الهجرة غير النظامية بحسب الغرض منها والوسائل المتبعة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1-الهجرة الاقتصادية غير النظامية

يقوم بها الأفراد سعياً وراء تحسين وضعهم المعيشي عبر فرص العمل في الخارج، وغالبًا ما تنطوي على المخاطرة بالحياة أو انتهاك القوانين .

الأمثلة: الشباب الجزائري الذي يحاول الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط هربًا من البطالة والفقر .

السمات: محركها الأساسي هو العوز الاقتصادي، ولا تستند عادة إلى نزاعات أو اضطهاد سياسي .[1]

1- بن ساعد علي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: الأبعاد والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2017 ،ص 46

2- الهجرة لأسباب لجوء أو سياسية

تنتج عن الأزمات السياسية أو النزاعات المسلحة في بلدان المنشأ،غالبًا ما تكون معقدة قانونيًا، إذ يسعى المهاجرون إلى الحصول على صفة اللاجئ وفق اتفاقيات دولية مثل اتفاقية جنيف 1951 .

الأمثلة: المهاجرون من سوريا أو ليبيا الذين يلجؤون إلى الدول الأوروبية دون تصاريح نظامية بسبب الحرب .

3-الهجرة التعليمية أو العلمية غير النظامية

ينتمي إليها الطلاب أو الباحثون الذين يغادرون بلدهم لأغراض تعليمية أو بحثية دون الحصول على تأشيرات رسمية مناسبة .

رغم قلة انتشارها مقارنة بالهجرة الاقتصادية والسياسية، إلا أنها تطرح مشكلات تتعلق بالوضع القانوني والإقامة .

4-الهجرة عبر شبكات التهريب

يقوم فيها المهاجرون بالاعتماد على وسطاء أو شبكات منظمة تهرب الأشخاص مقابل أموال طائلة .

تعتبر هذه الطريقة الأكثر خطورة، حيث تتعرض حياة المهاجرين لمخاطر الغرق أو الاستغلال من قبل المهربين .[1]

1- بن ساعد علي ، المرجع السابق ، ص 47.

الأمثلة: حوادث غرق المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، التي تتكرر سنويًا بين المغرب، الجزائر، تونس وإيطاليا .

تتخذ الهجرة غير النظامية أشكالًا متعددة تختلف باختلاف الدوافع والظروف والمسارات الجغرافية والقانونية التي يسلكها المهاجرون. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة في بعدها الأمني أو الاجتماعي دون تحليل أنماطها المختلفة، لأن كل نمط يعكس منطقًا خاصًا في الحركة، ويترتب عليه آثار مختلفة على الدول المصدّرة والمستقبِلة وعلى دول العبور على حد سواء. كما أن تنوع أنماط الهجرة يعكس الطبيعة المركبة للظاهرة نفسها، التي لا يمكن اختزالها في شكل واحد ثابت، بل تتغير وفق التحولات الاقتصادية والسياسية والأمنية في النظام الدولي.

في هذا السياق، يمكن القول إن الهجرة غير النظامية لا تُمارس بشكل عشوائي، بل تخضع إلى أنماط شبه منظمة تتشكل بفعل تفاعل العرض والطلب في "سوق الهجرة غير النظامية"، حيث تلعب شبكات التهريب دورًا محوريًا في توجيه المسارات وتحديد الوجهات.

أولًا: الهجرة العابرة(Transit Migration)

تُعد الهجرة العابرة من أبرز أنماط الهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي، حيث يقوم المهاجرون بالمرور عبر دولة معينة دون نية الاستقرار فيها، وإنما باعتبارها محطة انتقالية نحو دولة ثالثة أكثر جاذبية من حيث الفرص الاقتصادية أو الاستقرار الاجتماعي.

ويُعد هذا النمط مهمًا جدًا في فهم وضع الجزائر، التي أصبحت في السنوات الأخيرة دولة عبور رئيسية لمهاجرين قادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء في طريقهم نحو أوروبا. فالمهاجر في هذا السياق لا ينظر إلى الجزائر كوجهة نهائية، بل كممر جغرافي واستراتيجي يتيح له الاقتراب من السواحل الشمالية للمتوسط.[1]

1- **مراح يمينة**، الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر: دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012،ص 44.

هذا النوع من الهجرة يفرض تحديات أمنية وإدارية معقدة على الدولة المستقبِلة في مرحلة العبور، حيث تصبح مسؤولة عن إدارة تدفقات بشرية لا تستقر داخل إقليمها بشكل دائم، لكنها في الوقت نفسه تبقى تحت ضغط المراقبة والتسجيل والضبط. كما أن هذا النمط يعزز نشاط شبكات التهريب التي تستغل هشاشة الوضع القانوني للمهاجرين في دول العبور.

ثانيًا: الهجرة المستقرة غير النظامية

يتمثل هذا النمط في إقامة المهاجرين بشكل طويل أو شبه دائم في دولة معينة دون امتلاكهم وضعًا قانونيًا يسمح لهم بالإقامة أو العمل. ويُعتبر هذا الشكل من الهجرة من أكثر الأنماط تعقيدًا من الناحية القانونية والاجتماعية، لأنه يخلق ما يشبه "الوجود غير المرئي" للمهاجر داخل الدولة.

في هذا السياق، يندمج المهاجر جزئيًا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي من خلال العمل في قطاعات غير رسمية، مثل البناء، الفلاحة، أو الخدمات البسيطة، دون حماية قانونية أو حقوق اجتماعية واضحة. وهذا الوضع يخلق اقتصادًا موازيًا يعتمد على اليد العاملة غير النظامية.

كما أن استمرار هذا النمط لفترات طويلة يؤدي إلى إشكالات تتعلق بالاندماج الاجتماعي، والانتماء القانوني، وإمكانية الاستقرار الدائم. وفي بعض الحالات، تتحول هذه الإقامة غير النظامية إلى وضع شبه دائم نتيجة صعوبة الترحيل أو ضعف الرقابة أو وجود طلب اقتصادي على العمالة.

ثالثًا: الهجرة الموسمية أو المؤقتة غير النظامية

يرتبط هذا النمط بحركة المهاجرين لفترات قصيرة نسبيًا، غالبًا بهدف العمل في مواسم محددة مثل الزراعة أو البناء أو السياحة، دون الحصول على تصاريح قانونية للعمل أو الإقامة. ويتميز هذا الشكل من الهجرة بأنه مرتبط بالدورة الاقتصادية الموسمية أكثر من ارتباطه بمشروع هجرة دائم.

ويظهر هذا النمط بشكل واضح في بعض الدول الأوروبية التي تعتمد على العمالة الموسمية القادمة من دول الجوار أو من دول الجنوب، حيث يتم تشغيل العمال بشكل غير رسمي أو عبر قنوات غير منظمة في بعض الحالات.

ورغم أن هذا النوع من الهجرة قد يبدو محدودًا زمنيًا، إلا أنه يعكس في الواقع اختلالات بنيوية في سوق العمل الدولي، حيث تعتمد بعض القطاعات على العمالة المهاجرة غير النظامية لتقليل التكاليف ومرونة التشغيل.

رابعًا: الهجرة العائلية غير النظامية

يُقصد بهذا النمط التحاق أفراد من العائلة بمهاجرين سابقين يقيمون في الخارج بشكل غير قانوني، سواء عبر وسائل غير رسمية أو عبر شبكات تهريب أو وثائق غير نظامية. ويعكس هذا الشكل من الهجرة البعد الاجتماعي العميق للظاهرة، حيث لا تتوقف الهجرة عند الفرد فقط، بل تتحول إلى عملية تمتد داخل الشبكات العائلية.

وغالبًا ما يكون الدافع الأساسي في هذا النمط هو لمّ الشمل الفعلي وليس القانوني، خاصة عندما يكون المهاجر الأول قد استقر في دولة ما لكنه لا يملك وضعًا قانونيًا يسمح له باستقدام عائلته عبر القنوات الرسمية.

هذا النوع من الهجرة يعقد بشكل كبير سياسات الدول في مجال الهجرة، لأنه يؤدي إلى توسع غير منضبط في عدد المقيمين غير النظاميين، ويخلق تحديات إضافية مرتبطة بالاندماج الاجتماعي للأطفال والعائلات.[1]

1- مراح يمينة، المرجع السابق ،ص46.

خامسًا: الهجرة الطفولية غير النظامية

تُعد الهجرة الطفولية من أكثر أشكال الهجرة غير النظامية حساسية وتعقيدًا، لأنها تشمل فئة القُصّر الذين يهاجرون إما بمفردهم أو برفقة وسطاء أو مهربين، في ظروف غالبًا ما تكون خطيرة وغير إنسانية. وتنتج هذه الظاهرة عن مجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها الفقر، النزاعات المسلحة، التفكك الأسري، أو فقدان الأمل في تحسين الظروف المعيشية في بلد الأصل.

ويواجه الأطفال المهاجرون غير النظاميين مخاطر متعددة أثناء الرحلة، مثل الاستغلال الاقتصادي، الاتجار بالبشر، العنف الجسدي، أو حتى الوفاة أثناء عبور الحدود البرية أو البحرية. كما أنهم، عند الوصول إلى بلد العبور أو الوجهة، يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الحماية القانونية أو الاندماج الاجتماعي.

وتُعد هذه الفئة من أكثر الفئات هشاشة في منظومة الهجرة غير النظامية، مما دفع العديد من المنظمات الدولية إلى اعتبار حمايتهم أولوية قصوى ضمن سياسات الهجرة وحقوق الإنسان.

خلاصة تحليلية

يتضح من خلال تحليل أنماط الهجرة غير النظامية أن هذه الظاهرة لا تتخذ شكلًا واحدًا، بل تتنوع وفق السياقات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن كل نمط يعكس مستوى معينًا من تعقيد الظاهرة، سواء من حيث دوافعها أو مساراتها أو آثارها.

وبالتالي، فإن التعامل مع الهجرة غير النظامية في إطار العلاقات الدولية لا يمكن أن يتم عبر مقاربة واحدة موحدة، بل يتطلب فهمًا دقيقًا لتعدد أنماطها، لأن هذا التعدد هو ما يجعل الظاهرة قابلة للتجدد والاستمرار رغم السياسات الردعية التي تعتمدها الدول.

1- مراح يمينة، المرجع السابق ،ص47.

تتحدد أشكال وأنماط الهجرة غير النظامية عبر مجموعة من العوامل المتداخلة التي لا تعمل بشكل منفصل، بل تتفاعل فيما بينها لتشكيل ديناميكيات معقدة لحركة الأفراد عبر الحدود. فالهجرة غير النظامية ليست نتيجة عامل واحد، بل هي حصيلة تفاعل بنيوي بين الاقتصاد والسياسة والجغرافيا والمجتمع والقانون. ويؤدي هذا التداخل إلى اختلاف أنماط الهجرة من منطقة إلى أخرى، ومن سياق إلى آخر، حسب درجة الضغط الدافع للهجرة ودرجة الجذب في الدول المستقبِلة.

أولًا: العوامل الاقتصادية

تُعد العوامل الاقتصادية من أهم المحددات الأساسية التي تفسر ظهور واستمرار الهجرة غير النظامية. فالفقر، والبطالة، وضعف فرص العمل، وتفاوت مستويات الدخل بين الدول، كلها عناصر تدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج بلدانهم الأصلية.

ويُلاحظ أن الفجوة الاقتصادية بين دول الجنوب ودول الشمال تشكل أحد المحركات الرئيسية للهجرة، حيث ينظر العديد من الشباب في الدول النامية إلى الهجرة باعتبارها فرصة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، حتى وإن كانت عبر طرق غير قانونية. كما أن ضعف التنمية المحلية وغياب فرص الإدماج في سوق العمل يعزز منطق "الهجرة كخيار وحيد" وليس مجرد خيار إضافي.

وفي هذا السياق، تتفاعل العوامل الاقتصادية مع شبكات التهريب، التي تستغل حالة الطلب المرتفع على الهجرة لتقديم خدمات غير قانونية مقابل مبالغ مالية كبيرة، مما يحول الهجرة إلى نشاط اقتصادي غير رسمي قائم بذاته.

ثانيًا: العوامل الجغرافية

تلعب العوامل الجغرافية دورًا حاسمًا في تحديد أنماط ومسارات الهجرة غير النظامية، حيث تؤثر طبيعة الموقع الجغرافي للدولة في درجة انفتاحها أو انغلاقها أمام التدفقات البشرية. فالدول

القريبة من الحدود الأوروبية أو المطلة على الممرات البحرية الاستراتيجية، مثل البحر الأبيض المتوسط، تكون أكثر عرضة للهجرة غير النظامية مقارنة بالدول البعيدة جغرافيًا.

وفي هذا الإطار، يُعتبر موقع الجزائر الجغرافي عاملًا مزدوج التأثير، فهي من جهة دولة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، ومن جهة أخرى دولة قريبة نسبيًا من الضفة الأوروبية للمتوسط، مما يجعلها جزءًا من فضاء هجرة معقد ومتشابك.

كما أن طبيعة التضاريس، مثل الصحاري الواسعة أو السواحل الطويلة، تجعل عملية المراقبة الحدودية أكثر صعوبة، وتوفر فرصًا أكبر لتهريب المهاجرين عبر مسارات غير رسمية.

ثالثًا: العوامل السياسية والأمنية

تُعد الأوضاع السياسية والأمنية في الدول المصدرة للهجرة من أهم العوامل الدافعة نحو الهجرة غير النظامية. فالنزاعات المسلحة، والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، والانتهاكات الحقوقية، كلها عوامل تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم بحثًا عن الأمان.

وفي بعض الحالات، لا تكون الهجرة مرتبطة فقط بالرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي، بل تصبح وسيلة للنجاة من تهديدات مباشرة للحياة. وهذا ما يجعل بعض تدفقات الهجرة تأخذ طابعًا قسريًا، حتى وإن تمت بطرق غير نظامية.

كما أن ضعف مؤسسات الدولة في بعض المناطق، خاصة في إفريقيا والساحل، يؤدي إلى غياب الرقابة الفعالة على الحدود، مما يسهل نشاط شبكات التهريب ويزيد من تعقيد الظاهرة.

رابعًا: العوامل الاجتماعية والثقافية

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًا في تشكيل قرارات الهجرة غير النظامية، خاصة من خلال تأثير الشبكات العائلية والمجتمعية. فوجود أفراد من العائلة أو الأصدقاء في دول الهجرة يشكل عامل جذب قوي، حيث يوفر معلومات حول طرق الهجرة، وظروف العيش، وفرص العمل.

هذا ما يُعرف في الأدبيات السوسيولوجية بـ"شبكات الهجرة"، وهي شبكات غير رسمية تسهم في تخفيض تكلفة الهجرة وتقليل مخاطرها بالنسبة للمهاجرين الجدد. ومع مرور الوقت، تتحول هذه الشبكات إلى نظام اجتماعي قائم بذاته يساهم في استمرارية الظاهرة.

كما أن العوامل الثقافية، مثل الصورة الإيجابية عن الحياة في أوروبا أو الاعتقاد بوجود فرص أفضل هناك، تلعب دورًا مهمًا في تعزيز قرار الهجرة، حتى في ظل المخاطر المرتفعة المرتبطة بها.

خامسًا: العوامل القانونية والتنظيمية

تؤثر السياسات القانونية والتنظيمية للدول المستقبلة بشكل مباشر على أنماط الهجرة غير النظامية. فكلما كانت إجراءات الحصول على التأشيرات أكثر صرامة وتعقيدًا، كلما زادت احتمالية اللجوء إلى طرق غير نظامية للهجرة.

كما أن تشديد قوانين الإقامة والعمل، واعتماد سياسات الردع والترحيل، يساهم في خلق بيئة قانونية تدفع بعض الأفراد إلى الدخول أو البقاء في الدول بشكل غير قانوني.

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن السياسات الأوروبية في مجال الهجرة، رغم سعيها إلى تنظيم التدفقات، قد ساهمت بشكل غير مباشر في تعزيز الهجرة غير النظامية، من خلال تضييق القنوات القانونية للهجرة النظامية، مما يدفع الأفراد إلى الاعتماد على شبكات التهريب.

خلاصة تحليلية

يتضح من خلال تحليل هذه العوامل أن الهجرة غير النظامية ليست ظاهرة ناتجة عن سبب واحد، بل هي نتيجة تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية وجغرافية وسياسية واجتماعية وقانونية. هذا التداخل يجعل الظاهرة مرنة ومتجددة، ويصعب التحكم فيها عبر سياسات أحادية الجانب.

وبالتالي، فإن فهم أنماط الهجرة غير النظامية يتطلب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العوامل، بدل التركيز على عامل واحد فقط، لأن أي خلل في أحد هذه المستويات يمكن أن يعيد إنتاج الظاهرة بشكل أكثر تعقيدًا.

1- محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص.31.

المطلب الثالث: العوامل المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر الاجتماعية والسياسية تعقيدًا في النظام الدولي المعاصر، حيث لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد أو سبب منفرد، بل هي نتيجة تفاعل بنيوي بين مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والقانونية، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالديناميكيات الدولية غير المتكافئة بين الدول. وقد جعل هذا التشابك من الهجرة غير النظامية ظاهرة ديناميكية تتغير باستمرار وفق التحولات التي يعرفها النظام الدولي، سواء على مستوى توزيع الثروة، أو على مستوى الاستقرار السياسي، أو حتى على مستوى السياسات الحدودية للدول.

في هذا الإطار، يمكن فهم الهجرة غير الشرعية باعتبارها نتيجة مباشرة لعدم التوازن العالمي بين "دول الطرد" و"دول الجذب"، حيث تتفاعل عوامل الطرد الداخلية مع عوامل الجذب الخارجية لتشكيل قرارات الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير النظامية.

أولًا: العوامل الاقتصادية كدافع بنيوي للهجرة

تُعتبر العوامل الاقتصادية من أهم المحددات الأساسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بل يمكن اعتبارها القاعدة البنيوية التي تقوم عليها أغلب تدفقات الهجرة. فارتفاع معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، وتدني مستويات الدخل، وضعف القدرة الشرائية، كلها عوامل تخلق حالة من الإحباط الاجتماعي والاقتصادي تدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج حدود أوطانهم.

ولا يقتصر الأمر على الفقر المطلق، بل يشمل أيضًا الفقر النسبي، أي إدراك الأفراد للفجوة الكبيرة بين أوضاعهم المعيشية وبين ما يرونه في الدول الأكثر تقدمًا اقتصاديًا، خاصة عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. هذا الإدراك يعزز ما يمكن تسميته بـ"جاذبية النموذج الخارجي"، حيث تصبح الهجرة خيارًا مرغوبًا حتى في غياب الضرورة القصوى.

كما أن الفوارق التنموية بين دول الشمال والجنوب تلعب دورًا محوريًا في إعادة إنتاج الهجرة غير الشرعية بشكل مستمر، إذ تتحول هذه الفوارق إلى بنية دائمة تدفع نحو استمرار التدفقات البشرية غير النظامية.[1]

ثانيًا: العوامل الاجتماعية وإعادة إنتاج "ثقافة الهجرة"

تلعب العوامل الاجتماعية دورًا لا يقل أهمية عن العوامل الاقتصادية، حيث تتداخل البنية الاجتماعية للمجتمعات مع قرار الهجرة بشكل مباشر. فضعف الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، وتراجع فرص الإدماج الاجتماعي، كلها عوامل تدفع الأفراد إلى البحث عن آفاق بديلة خارج بلدانهم.

إضافة إلى ذلك، تلعب شبكات العلاقات الاجتماعية دورًا حاسمًا في تسهيل الهجرة غير النظامية، حيث يعتمد المهاجرون الجدد على تجارب سابقة لأقارب أو أصدقاء سبق لهم الهجرة. هذه الشبكات لا توفر فقط المعلومات، بل تقدم أيضًا الدعم المالي واللوجستي والمعنوي، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالهجرة.

ومع مرور الوقت، تتشكل داخل بعض المجتمعات ما يمكن وصفه بـ"ثقافة الهجرة"، حيث تصبح الهجرة جزءًا من التصورات الاجتماعية المشروعة لتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي، حتى وإن كانت عبر مسارات غير قانونية. وهذا ما يفسر استمرارية الظاهرة رغم المخاطر الكبيرة المرتبطة بها.

ثالثًا: العوامل السياسية والأمنية وتفكك بيئة الاستقرار

تُعدّ العوامل السياسية والأمنية من أبرز المحركات القسرية للهجرة غير الشرعية، خاصة في السياقات التي تشهد نزاعات مسلحة أو حروبًا أهلية أو أنظمة سياسية غير مستقرة. ففي مثل هذه الحالات، لا تكون الهجرة خيارًا طوعيًا فقط، بل تتحول إلى وسيلة للنجاة من العنف والاضطهاد.

كما أن ضعف المؤسسات السياسية، وغياب سيادة القانون، وانتشار الفساد الإداري، كلها عوامل تساهم في خلق بيئة طاردة للسكان. وفي بعض الحالات، تؤدي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى دفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم بحثًا عن الحماية والأمان في دول أخرى.[1]

1- فخار حمو، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائري منها"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن العديد من تدفقات الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء أو بعض مناطق الشرق الأوسط ترتبط بشكل مباشر بعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما يجعل الهجرة غير الشرعية امتدادًا للأزمات الداخلية في تلك الدول.

رابعًا: العوامل الجغرافية والتموضع المكاني

تلعب العوامل الجغرافية دورًا مهمًا في تحديد سهولة أو صعوبة الهجرة غير النظامية. فالموقع الجغرافي للدولة بالنسبة لمناطق الجذب، مثل أوروبا، يؤثر بشكل مباشر على حجم ونمط الهجرة.

فالدول القريبة من الحدود البحرية أو البرية للدول المستقبلة للهجرة تكون أكثر عرضة لتدفقات الهجرة غير النظامية، كما هو الحال في دول حوض البحر الأبيض المتوسط. كذلك، فإن طبيعة التضاريس، مثل الصحاري أو السواحل الطويلة، تجعل مراقبة الحدود أكثر صعوبة، وتوفر مسارات بديلة للهجرة غير الرسمية.

ويؤدي هذا العامل الجغرافي إلى خلق ما يشبه "الممرات الهجرية"، التي تصبح مع مرور الوقت مسارات ثابتة تقريبًا للهجرة غير النظامية.

خامسًا: العوامل القانونية والتنظيمية وسياسات الحدود

تؤثر السياسات القانونية والتنظيمية للدول بشكل مباشر في تشكيل أنماط الهجرة غير النظامية. فكلما كانت سياسات الدخول والإقامة أكثر صرامة وتعقيدًا، كلما ارتفعت احتمالات اللجوء إلى الهجرة غير النظامية.

كما أن تضييق قنوات الهجرة القانونية، مثل تقليص التأشيرات أو شروط العمل والإقامة، يدفع بعض الأفراد إلى استخدام طرق غير رسمية للدخول أو البقاء في الدول المستقبلة.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن بعض السياسات الردعية، رغم هدفها المعلن في تنظيم الهجرة، قد تساهم بشكل غير مباشر في تعزيز الهجرة غير النظامية بدل الحد منها.[1]

1- **فخار حمو**، المرجع السابق.

سادسًا: شبكات التهريب والاقتصاد غير الرسمي للهجرة

تلعب شبكات تهريب المهاجرين دورًا محوريًا في إعادة إنتاج الهجرة غير الشرعية، حيث تعمل كفاعل اقتصادي غير رسمي يستفيد من الطلب المتزايد على الهجرة. هذه الشبكات لا تقتصر على نقل الأشخاص فقط، بل تشكل منظومة معقدة تمتد عبر عدة دول، وتشمل وسطاء، ومهربين، وأحيانًا شبكات وثائق مزورة.

ويُلاحظ أن هذه الشبكات تتكيف بسرعة مع الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل الدول، من خلال تغيير المسارات أو تطوير أساليب جديدة للتهريب، مما يجعل من الصعب القضاء عليها بشكل كامل.

كما أن ارتباط هذه الشبكات بأنشطة أخرى مثل الاتجار بالبشر أو تهريب السلع يزيد من تعقيد الظاهرة ويجعلها جزءًا من اقتصاد إجرامي عابر للحدود.

سابعًا: الآثار المترتبة على العوامل المفسرة للهجرة

إن تفاعل هذه العوامل لا يؤدي فقط إلى تفسير الهجرة غير الشرعية، بل ينعكس أيضًا في مجموعة من الآثار على المستويات المختلفة. فعلى المستوى الفردي، تؤدي الهجرة إلى مخاطر كبيرة تتعلق بالحياة والسلامة الجسدية للمهاجرين، خاصة خلال الرحلات غير النظامية.

أما على المستوى المجتمعي، فقد تؤدي إلى تغييرات في البنية الديموغرافية لبعض المناطق، وإلى ظهور توترات اجتماعية في بعض الحالات. وعلى المستوى الدولي، فإن هذه الظاهرة تساهم في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول، خاصة بين دول المصدر والعبور والاستقبال، حيث تصبح الهجرة ملفًا تفاوضيًا في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

خلاصة تحليلية

يتضح من خلال هذا التحليل أن الهجرة غير الشرعية ليست نتيجة عامل واحد، بل هي ظاهرة مركبة ناتجة عن تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية وقانونية، إضافة إلى دور الشبكات غير الرسمية في إعادة إنتاجها. هذا التعدد في العوامل يجعل من الظاهرة مرنة وقابلة للاستمرار رغم السياسات الردعية.

وبالتالي، فإن أي مقاربة فعالة لمعالجة الهجرة غير الشرعية يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العوامل، بدل التركيز على جانب واحد فقط، لأن اختزال الظاهرة في سبب واحد يؤدي إلى فهم ناقص وغير دقيق لطبيعتها في النظام الدولي المعاصر.

الفرع الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها

تُخلّف الهجرة غير الشرعية مجموعة واسعة من الآثار المتشابكة التي لا تقتصر على جانب واحد، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، سواء في دول المنشأ أو العبور أو الاستقبال، إضافة إلى انعكاساتها على مستوى العلاقات الدولية. ويكمن تعقيد هذه الظاهرة في كون آثارها لا تظهر بشكل مباشر فقط، بل تتراكم تدريجيًا لتؤثر على البنى الداخلية للدول وعلى توازناتها الإقليمية والدولية.

ففي دول المنشأ، تُعدّ الهجرة غير الشرعية عاملًا مهمًا في استنزاف الرأسمال البشري، خاصة عندما يتعلق الأمر بفئة الشباب المؤهل والقادر على العمل والإنتاج. هذا النزيف البشري يؤدي إلى فقدان الطاقات الحيوية التي تعتمد عليها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يضعف من قدرة هذه الدول على تحقيق النمو المستدام. كما أن هجرة الكفاءات، أو ما يعرف بـ"هجرة العقول"، تزيد من حدة هذا الأثر، حيث تفقد الدول خبرات علمية ومهنية يصعب تعويضها على المدى القصير والمتوسط.

ولا يقتصر الأثر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل البنية الاجتماعية، حيث تؤدي الهجرة إلى تفكك بعض الروابط الأسرية، وغياب فئات شابة عن النسيج الاجتماعي، مما يخلق اختلالات ديموغرافية واضحة في بعض المناطق. كما أن انتشار ثقافة الهجرة غير النظامية داخل المجتمعات قد يعزز من إعادة إنتاج الظاهرة، حيث تصبح الهجرة حلًا اجتماعيًا مقبولًا لمواجهة الأزمات الداخلية بدلًا من البحث عن حلول محلية.[1]

1-فخار حمو، المرجع السابق.

أما في دول العبور، فتظهر آثار الهجرة غير الشرعية في شكل ضغوط متزايدة على الأجهزة الأمنية والإدارية، نتيجة مرور أعداد كبيرة من المهاجرين الذين لا يملكون وضعًا قانونيًا مستقرًا. كما تتحول هذه الدول إلى فضاءات معقدة لإدارة تدفقات بشرية غير منظمة، ما يفرض عليها تكاليف إضافية في مجالات المراقبة الحدودية ومكافحة شبكات التهريب. وفي كثير من الحالات، تجد دول العبور نفسها في موقع حساس بين التزاماتها الدولية وضغوط دول الاستقبال.

وفي دول الاستقبال، تتجلى آثار الهجرة غير الشرعية بشكل أكثر وضوحًا، خاصة على مستوى سوق العمل والخدمات الاجتماعية. ففي بعض القطاعات الاقتصادية، يتم استغلال اليد العاملة المهاجرة غير النظامية في أعمال منخفضة الأجر وفي ظروف غير قانونية، مما يخلق منافسة غير متكافئة في سوق العمل. كما أن الضغط على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان قد يثير نقاشات سياسية داخل هذه الدول حول قدرة النظام العام على استيعاب الوافدين الجدد.

ومن زاوية أخرى، ترتبط الهجرة غير الشرعية بمجموعة من التحديات الأمنية، حيث تنظر بعض الدول إلى هذه الظاهرة باعتبارها مرتبطة بالجريمة المنظمة، بما في ذلك شبكات تهريب البشر والاتجار بالبشر وتزوير الوثائق. ورغم أن الربط بين الهجرة والجريمة يظل محل نقاش علمي، إلا أن هذه التصورات تؤثر بشكل كبير على السياسات العمومية وتوجهات الرأي العام في الدول المستقبلة.

كما تطرح مسألة إدماج المهاجرين غير النظاميين إشكالات اجتماعية وثقافية معقدة، تتعلق بمدى قدرة المجتمعات المستقبلة على استيعاب تنوع ثقافي ولغوي وديني جديد، خاصة في ظل غياب وضع قانوني واضح لهؤلاء المهاجرين. وقد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى بروز توترات اجتماعية أو تصورات سلبية متبادلة بين السكان المحليين والمهاجرين.

وعلى المستوى الدولي، فإن آثار الهجرة غير الشرعية تتجاوز حدود الدول لتؤثر في بنية العلاقات الدولية ذاتها، [1]

1- دراسات سوسيولوجية حول الهجرة غير الشرعية بالجزائر – من بناء المشروع إلى مواجهة الموت، د.صبيحة كيم ، دار ومضة للنشر و التوزيع و الترجمة ، ص 242-243.

حيث أصبحت هذه الظاهرة عنصرًا مهمًا في إعادة تشكيل العلاقات بين دول الجنوب ودول الشمال. فقد تحولت الهجرة إلى ملف مركزي في الحوار السياسي بين الدول، يتم توظيفه أحيانًا ضمن مفاوضات أوسع تشمل التعاون الاقتصادي والمساعدات التنموية والأمن الإقليمي.

كما أصبحت بعض الدول تستخدم ملف الهجرة كأداة ضغط سياسي غير مباشر، سواء من خلال التحكم في تدفقات الهجرة أو من خلال التعاون أو تقليصه، مما يعكس ما يمكن تسميته بـ"دبلوماسية الهجرة". وفي هذا الإطار، لم تعد الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة مجرد أدوات تنظيمية، بل أصبحت جزءًا من التوازنات الاستراتيجية في العلاقات الدولية.

وبذلك، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد ظاهرة ديموغرافية أو اجتماعية، بل أصبحت عاملًا مؤثرًا في تشكيل السياسات الخارجية للدول، وفي إعادة تعريف مفاهيم الأمن والتعاون الدولي، وفي صياغة نماذج جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب تقوم على التداخل بين الأمن والتنمية والهجرة.

الفرع الثالث: نحو مقاربة شاملة لمعالجة الظاهرة

في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها الهجرة غير الشرعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، أصبح من الواضح أن المقاربة الأمنية التقليدية وحدها لم تعد كافية لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة. فالتجربة الدولية أظهرت أن الاعتماد المفرط على أدوات الردع والمراقبة الحدودية، رغم أهميته في الحد من بعض التدفقات، لا ينجح في القضاء على الأسباب العميقة التي تغذي الهجرة غير النظامية، بل قد يؤدي في بعض الحالات إلى إعادة إنتاجها بأشكال أكثر خطورة وتعقيدًا.

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تقوم على فهم متعدد الأبعاد للظاهرة، يأخذ بعين الاعتبار تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، بدل اختزالها في بعدها الأمني فقط. فالهجرة غير الشرعية ليست مشكلة حدود فحسب، بل هي في جوهرها انعكاس لاختلالات بنيوية داخل النظام الدولي، سواء على مستوى توزيع الثروة أو على مستوى الاستقرار السياسي أو على مستوى العدالة التنموية بين الدول.

وفي هذا السياق، تُعدّ التنمية الاقتصادية أحد المحاور الأساسية في أي مقاربة شاملة، حيث يشكل تعزيز فرص العمل، ودعم الاستثمار المحلي، وتحسين بيئة الأعمال في دول المنشأ، أدوات فعالة للحد من دوافع الهجرة غير النظامية. فكلما تحسنت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول المصدّرة للهجرة، كلما تراجعت الضغوط الدافعة نحو الهجرة القسرية أو غير المنظمة. كما أن دعم المشاريع التنموية في المناطق الهشة والحدودية يساهم في تقليص الفوارق الجهوية التي تُعد بدورها أحد مصادر الهجرة الداخلية والخارجية.

إلى جانب ذلك، يحتل البعد الاجتماعي مكانة محورية في هذه المقاربة، حيث إن تحسين جودة التعليم، وتوسيع فرص التكوين المهني، وتعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية، كلها عناصر تساهم في تقوية قدرة الأفراد على الاندماج داخل مجتمعاتهم الأصلية بدل التفكير في الهجرة. كما أن محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي تُعد شرطًا أساسيًا لتقليل هشاشة الفئات الأكثر عرضة للهجرة غير النظامية، خاصة فئة الشباب.

أما على المستوى السياسي، فإن تحقيق الاستقرار وتعزيز الحوكمة الرشيدة يمثلان عنصرًا حاسمًا في الحد من الظاهرة. فغياب الاستقرار السياسي، وانتشار الفساد، وضعف المؤسسات، كلها عوامل تضعف ثقة المواطن في دولته، وتدفعه إلى البحث عن بدائل خارجية. لذلك، فإن دعم بناء مؤسسات قوية وفعالة، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من أي استراتيجية شاملة لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

وفي السياق ذاته، يبرز التعاون الدولي كعنصر أساسي لا يمكن تجاوزه في إدارة هذه الظاهرة. فالهجرة غير الشرعية بطبيعتها ظاهرة عابرة للحدود، لا يمكن لأي دولة أن تعالجها بشكل منفرد. لذلك، أصبح التنسيق بين الدول، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، ضرورة حتمية. ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات الأمنية، ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وتنسيق السياسات الحدودية، إضافة إلى تطوير آليات مشتركة لإدارة تدفقات الهجرة بشكل منظم وآمن.[1]

1- دراسات سوسيولوجية حول الهجرة غير الشرعية بالجزائر – من بناء المشروع إلى مواجهة الموت، د.صبيحة كيم ، دار ومضة للنشر و التوزيع و الترجمة ، ص 242-243.

كما أن دور المنظمات الدولية يظل مهمًا في هذا الإطار، حيث تساهم في وضع معايير مشتركة لإدارة الهجرة، وتقديم الدعم التقني للدول، وتعزيز احترام حقوق المهاجرين، خاصة في الحالات الإنسانية. غير أن فعالية هذه الجهود تبقى مرتبطة بمدى التزام الدول بتطبيقها، وبمدى قدرتها على تحقيق توازن بين اعتبارات الأمن الوطني والالتزامات الدولية.

ومن جهة أخرى، فإن أي مقاربة شاملة لا يمكن أن تتجاهل دور شبكات التهريب والجريمة المنظمة، التي أصبحت فاعلًا رئيسيًا في ديناميكيات الهجرة غير الشرعية. لذلك، فإن تفكيك هذه الشبكات يتطلب تعاونًا استخباراتيًا وأمنيًا عابرًا للحدود، إضافة إلى معالجة الظروف الاقتصادية التي تسمح لها بالاستمرار، لأن هذه الشبكات غالبًا ما تستغل هشاشة الأوضاع في دول المنشأ والعبور.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن المقاربة الشاملة لمعالجة الهجرة غير الشرعية تقوم على مبدأ التكامل بين الأبعاد المختلفة، وليس على استبدال البعد الأمني بآخر، بل على إعادة توازنه مع الأبعاد التنموية والإنسانية والسياسية. فالمعالجة الفعالة لهذه الظاهرة تتطلب رؤية استراتيجية طويلة المدى، تأخذ بعين الاعتبار جذور المشكلة وليس فقط مظاهرها.

وفي ضوء هذا التحليل، يتبين أن فهم العوامل المفسِّرة للهجرة غير الشرعية وآثارها يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم أعمق لهذه الظاهرة في سياقاتها المختلفة، وهو ما يمهّد للانتقال إلى دراسة الحالة الجزائرية باعتبارها نموذجًا مركبًا يجمع بين كونها دولة منشأ وعبور واستقبال في الوقت نفسه، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات متعددة الأبعاد على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

- 1- دراسات سوسيولوجية حول الهجرة غير الشرعية بالجزائر – من بناء المشروع إلى مواجهة الموت، د.صبيحةكيم ، دار ومضة للنشر و التوزيع و الترجمة ، ص 242-243.

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسّرة للهجرة غير الشرعية

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة التي استقطبت اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات العلمية، نظرًا لتعدد أبعادها وتشابك العوامل المؤثرة فيها. فهذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد أو مقاربة أحادية، بل تتطلب الاستناد إلى مجموعة من الأطر النظرية التي تسعى إلى فهم دوافعها وأسبابها وانعكاساتها على الأفراد والمجتمعات والدول.

وقد أفرزت الأدبيات العلمية العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، حيث ركز بعضها على العوامل الفردية والنفسية المرتبطة بسلوك المهاجر ودوافعه الذاتية، في حين اهتمت نظريات أخرى بالمتغيرات الاقتصادية وما تفرزه من تفاوتات تنموية واختلالات في توزيع الثروة وفرص العمل بين الدول. كما برزت مقاربات حديثة ركزت على الأبعاد الأمنية والاستراتيجية للهجرة، خاصة في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وتنامي المخاوف المرتبطة بالأمن غير التقليدي.

وانطلاقًا من هذا التنوع النظري، يسعى هذا المبحث إلى عرض وتحليل أهم الأطر النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، من خلال التطرق إلى النظريات الكلاسيكية التي شكلت الأساس الأول لفهم الظاهرة، ثم الانتقال إلى المقاربات الحديثة التي تناولتها من زوايا جديدة تتلاءم مع التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية المعاصرة. ويسمح هذا التحليل النظري بتوفير أرضية معرفية لفهم مختلف أبعاد الهجرة غير الشرعية وتفسير تجلياتها في الواقع، خاصة في السياق الجزائري والمتوسطي الذي يشكل محور هذه الدراسة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للهجرة

لقد تعددت الأطر النظرية التي عالجت وفسرت الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها ومن بين هذه النظريات نجد الفرع الأول :

الفرع الأول:النظريات السيكولوجية والنفسية

-1- نظريات الحاجات الإنسانية : الإنسان هو كائن يشعر دائما بالحاجة لأشياء مشبعة ، هذا ما يؤثر على سلوكه و يجعله يبحث على إشباع حاجياته بشتى الطرق من خلال تحقيق ذلك فالحاجة غير المشبعة تدفع الإنسان للتحرك والعكس صحيح حتى يصل إلى تحقيق الذات يقول بن خلدون في ذلك " المغلوب مولع أبدا بالغالب في شعاره ، وزيه وسائر أحواله و عوائده

-2- النظرية الانسانية في تكوين السلوك المنحرف : في بعض الأحيان الفرد لا تهمه حقيقة الأشياء بقدر ما تهمه كيفية رؤيته لها ، فمثلا عند بعض الشباب المغاربي " الفيزا " إجراء تعسفي تقوم به السلطات الأوروبية لمنع وصولهم إلى الأراضي الأوروبية ، ولهذا يلجأ العديد منهم إلى الهجرة غير الشرعية للانتقال إلى الضفة الأخرى بغض النظر عن طبيعة التأثيرات التي تنتج منها.

الفرع الثاني : النظريات الاقتصادية

-1-النظرية النيوكلاسيكية: تعود هذه النظرية إلى نموذج التطور في الاقتصاد المزدوج صاحبه " لويس" ، حاول من خلاله إيجاد تحليل للهجرة غير الشرعية ، حيث تؤكد مختلف الدراسات الاقتصادية أن الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل الفردي عامل أساسي و السبب الأول للهجرة غير الشرعية ، كما أنه في الوقت الذي تعتبر فيه الهجرة غير الشرعية خسارة الدول المصدر عندما يتعلق الأمر بنقص اليد العاملة المؤهلة و هجرة الأدمغة ، تعتبر استثمار إيجابي للدول المستقبلة تجني منها أموال كبيرة لخزائنها.

-2- نظرية التبعية : تعتبر هذه النظرية أن الدول الرأسمالية هي دول متطورة وتسمى بالدول المركزية " سمير أمين " أن الهجرة غير الشرعية عامل أساسي لتحويلفائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي من تتحمل تكاليف التعليم

والتكوين ، ودول المحيط هي دول نامية غير متطورة تابعة اقتصاديا للدول الرأسمالية الكبرى.
[1]

الفرع الثالث : النظريات الأمنية

-1-مدرسة كوبنهاغن : تعتبر هذه المدرسة أن التهديدات التي تطال القارة الأوروبية هي قادمة من دول جنوب المتوسط هذه التهديدات لها جذور تاريخية ، اقتصادية اجتماعية، سياسية، لذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ، بل يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب ، وبالتالي مع ازدياد نسبة الهجرة غير الشرعية منذ مطلع القرن 21 تطور مفهوم الأمن، لأن تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نحو شماله أصبح من عوامل التهديد للمجتمعات الأوروبية ، فقد زادت السرقة والنصب و غسيل الأموال.

هذه المدرسة تبنت الهجرة غير الشرعية وآثارها على العلاقات الأورومغاربية من خلال نظرة واسعة للأمن ، ما أدى بالاتحاد الأوروبي لاستعمال خطابات أمنية أكثر منها سياسيةعادية وذلك من أجل اتخاذ قرارات وتدابير لازمة.

-2-مدرسة باريس : تعتبر هذه المدرسة الأمن نمط للحكومية ، بحيث يختزل في ممارسات الشرطة عبر تقنية المراقبة خاصة في عصر العولمة والتكنولوجيا ، وفي ظل ذلك توصل المسؤولون في الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط ، توصلوا إلى الاعتماد على طرق مراقبة الحدود وتدفقات الهجرة غير الشرعية من الدول المصدر نحو الدول المستقبلة وقد اعتمد الأوروبيون على تقنيات جد متطورة بالاجتماعات مع الحلف الأطلسي.[2]

1-خالد بو منجل ، النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية ،مقال منشور على موقع " الحوار المتمدن " في 15 مارس 2017 ،

على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199

2-فايزة ختو المرجع السابق - ص 51-55

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة (الأمن الإنساني، العولمة، المقاربة الأمنية)

تتعامل المقاربات الحديثة مع الهجرة غير الشرعية كظاهرة مركبة تتجاوز الأمن التقليدي، حيث يركز الأمن الإنساني على معالجة الأسباب الجذرية (الفقر، غياب التنمية)، بينما تحلل العولمة تدفقاتها الناتجة عن التفاوت الاقتصادي وحرية الحركة، وتعتمد المقاربة الأمنية على الرقابة والاحتواء لحماية أمن الدول والمجتمعات .

الفرع الأول: مقاربة الأمن الإنساني:(Human Security Approach)

التركيز :تحويل المرجعية من أمن الدولة إلى أمن الفرد، من خلال التركيز على التنمية، التعليم، وتوفير فرص العمل.

الهدف :معالجة دوافع الهجرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يجعل الفرد يشعر بالأمان في وطنه.
الجزائر :تُبذل جهود لدمج هذه المقاربة لمكافحة الهجرة من خلال استراتيجيات تنموية، خاصة في المناطق الحدودية .

الفرع الثاني:العولمة والهجرة غير الشرعية:(Globalization)

التأثير :ساهمت العولمة في زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، مما دفع للبحث عن حياة أفضل.
الآليات :سهلت التكنولوجيا والشبكات العابرة للحدود نشاط شبكات تهريب البشر، مما جعلها تهديداً عابراً للحدود.
التداعيات :تحول الهجرة إلى تحدي إنساني، اجتماعي، وثقافي مشترك بين دول العبور والمقصد .

الفرع الثالث :المقاربة الأمنية:(Security Approach)

التركيز :النظر للهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الوطني، والمجتمعي (الهوية، الثقافة)، والاستقرار.

الآليات :تشديد الرقابة على الحدود، تعزيز الآليات الأمنية، التعاون الدولي للتعقب القضائي للمهربين.
الجزائر :تعتمد مقاربة أمنية لاحتواء الظاهرة، خاصة مع تزايد التدفقات من منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن المجتمعي .
خلاصة :لا تناقض بين المقاربات، بل تكامل؛ حيث تستهدف المقاربة الأمنية إدارة الأزمة الحالية، بينما يهدف الأمن الإنساني إلى معالجة الأسباب البعيدة، في ظل سياق العولمة الذي يجعل هذه الظاهرة تحدياً مستمراً

1-الهجرة غير الشرعية من منظور غياب الأمن الإنساني: الأسباب والدوافع

إن تطبيق منظور الأمن الإنساني من أجل تقييم أوجه انعدام الأمن الإنساني تقييما شاملا وملائما لكل سياق، يساعد على تركيز الاهتمام على التهديدات القائمة والناشئة لأمن ورفاه الأفراد والمجتمعات؛ إذ هناك علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة والأمن الإنساني، تتجلى في كل مراحل الهجرة من الدول المنشأ والعبور إلى الدول المقصد، كما في نتائجها وأثارها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب الأمن الإنساني في حوافز تدفع الناس إلى مغادرة أوطانهم سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسا حول البطالة، قلة فرص العمل الفقر، كما تشمل هذه العوامل إنشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي، وعند عدم البدء بتنفيذ هذا القرار في واقع الممارسة؛ أي كيفية الوصول إلى البلد المقصود والحصول على العمل هناك، فإن الأمن الإنساني كذلك يتعرض للخطر في أغلب الأحيان.

1-1 غياب الأمن السياسي الشخصي والبيني

تعتبر الأسباب السياسية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الموعودة. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.
فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر من مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها من سبب للهجرة، ويتمثلالعامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها المواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت وما زالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم.

1-مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية ، المجلد 2، العدد 1، 2022، ص 26-41.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء أي أن التدخل العسكري الخارجي من آية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن

الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية وكثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج .

كما أن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الاستراتيجية بمصطلح " أمن البيئة " كجزء منالأمن الشامل ويتناول مفهوم الأمن البيتي جانبين:

الأول: ويتصل بالعوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء أكانت نزاعات عرقية أو إقليمية.

الثاني: ويتمثل في تأثير التدهور البيتي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية فمفهوم الأمن البيني ينبثق من خلال أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطار تهددصحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية .

فلقد شهد العالم العديد من التغيرات المناخية الخطيرة مثل مشكلة الجفاف والتصحر والندرة المائية وتأكل الغطاء النباتي والتلوث البيني ، بحيث شملت مختلف المناطق في العالم وتعتبر تهديدا للرفاه البشري والحقوق الإنسان نظرا للعلاقة الموجودة بين البيئة وحقوق الإنسان إذ تؤثر على الحق في الحياة و الحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في السكن اللائق و الحق في الماء النقي و الكافي والمستمر، وهذا ما يدفع الناس للهجرة بحثا عن شروط حياة في بيئة أفضل حتى ولو كان ذلك بطريقة غير شرعية هروبا من التهديدات البينية وللتغير المناخي آثار على التنمية الاقتصادية بحيث تبطئ النمو بدرجة كبيرة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

إذ تسبب ذلك في إضعاف اقتصادها، وينجم عن ذلك معدلات البطالة المرتفعة والفقر المدفع بسبب عدم قدرة هذه الدول على التكييف معها، وهذا ما يساهم في خلق أسباب أخرى تشجع على الهجرة السرية كالصراعات والحروب حول الموارد الطبيعية كالماء العذب مثلا، وتوجد حالات عديدة للهجرات السكانية بسبب التقلبات المناخية وبخاصة في إفريقيا (منطقة الساحل وإثيوبيا).

الأمن الشخصي يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإنه بعد أكثر أبعاد الأمن أهميه للإنسان، فه ويتعلق بسلامته بشكل مباشر، فهدف من خلاله إلى تحقيق الحماية من أشكال العنف، وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية للمجتمعات التسلطية والاضطهاد التي تفرضها ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري، فقد جاء في نص المادة الأولى في الفقرة الثالثة من إعلان هيئه الأمم المتحدة" تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنس.

1- مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية ، المجلد 2، العدد 1، 2022، ص 26-41.

إن هذه التهديدات على مختلف أنواعها تدفع الإنسان للبحث عن حياة أمن خارج حدود دولته وفي دول أخرى ولو كلفه الأمر دخولها بطريقة غير شرعية، وهذا نظرا لغياب دور الدولة في حماية مواطنيها من التهديدات العنيفة، وعدم كفاية الآليات
المتوفرة للحماية وعدم نجاعتها في بعض الدول .

2-1غياب الأمن الاقتصادي الغذائي والصحي

تتفق معظم تعاريف الأمن الاقتصادي على أنه يعنى امتلاك الناس للوسائل المادية التي تجعلهم يعيشون حياة مستقرة وآمنة . ويرى الكثيرون أن امتلاك المرء لما يكفي من النقود لإشباع حاجياته الأساسية من غذاء وكساء ودواء ومأوى وتعليم هو المؤشر على الشعور بالأمن الاقتصادي.

إن هذا الرأي هو تأكيد لما أورده تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي أكد أن الأمن الاقتصادي يفترض ضمان حد أدنى من الدخل الذي يأتي عادة إما كأجر من عمل منتج واما كمعونة يمكن عند الضرورة أن تدفعها السلطات العامة لبعض الفئات المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية .

تدهور مستويات الأمن الاقتصادي، الذي يدفع الناس للهجرة والانتقال لمكان آخر كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة بحيث تتأثر مستويات دخل الأفراد، وتنقص خيارات العمل وتنتشر البطالة والفقر، وتنعدم الحماية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمعات مما يضعف الأمن الاقتصادي، فيؤثر ذلك سلبا على حياة الأفراد ويشكل نوعا من الضغوط على رفاههم مما يدفعهم للبحث عن حياة أفضل خارج بلدانهم عابرين الحدود الدولية بطريقة غير شرعية نظرا

لسياسات الهجرة الصفرية التي تضعها الدول، ولذا يمكن يكون اللأمن الاقتصادي سببا في الهجرة غير الشرعية.

بالنسبة للأمن الغذائي فيقصد به " أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديًا على الغذاء الأساسي (شيب 2013 ، صفحة (38) فيؤدي انعدام الأمن الغذائي والجوع إلى تقويض كرامة الإنسان ورفاهه، وقدرة أي بلد على أن ينتج ويشتري ما يكفي من الأغذية لشعبه تجنبا للجوع وسوء التغذية أمر حاسم لأمن الإنسان " وهذا ما قد يدفع بأعداد كبيرة من المهاجرين نحو دول أخرى .

يقصد بالأمن الصحي " ضرورة تأمين الشروط الصحية الأساسية والضرورية للحماية من الأمراض والأوبئة كما يقصد بالأمن الصحي " ، وتوافر الخدمات الصحية بأسعار معقولة في متناول الجميع، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة. سواء أكان من خلال نظام التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منه (شيب 2013، الصفحات 39-40). وبالتالي هو كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تترصد بهم ، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة آمنة صحية وأكثر استقرارا فالصحة تشكل شرطاً مسبقًا للاستقرار الاجتماعي والمكون الأساسي لحماية حياة الإنسان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصحة من أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في حالة سوء نوعيته .

إذا فالأمن الصحي يتأثر بالصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية، وكذا بالأمراض المعدية، وبالفقر وانعدام الإنصاف مما ينتج الأمراض والإصابات والإعاقات والوفيات التي تشكل في مجملها تهديدات متفشية وحرجة للأساس الحيوي المتكون من ثلاثية (سبل العيش والكرامة والبقاء على قيد الحياة) بحيث هذا ما يساهم في تقويض الأمن الإنساني مما يدفع الناس للتنقل بطرق شرعية وغير شرعية من أجل البحث عن سبل عيش أفضل وآمن .

2-الهجرة غير الشرعية من منظور العولمة

تُعد الهجرة غير الشرعية نتاجاً مباشراً لعولمة غير متوازنة، حيث أدّى تحرير الأسواق وتفاوت التنمية إلى زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، مما دفع الشباب للبحث عن فرص حياة أفضل. هذه الظاهرة تحولت من مسألة اجتماعية إلى تهديد أمني عابر للحدود، مدفوعاً بفقر وبطالة، ومستغلاً تطور وسائل النقل وشبكات التهريب، مما يستوجب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية إلى التنمية المستدامة .

أبرز جوانب مقاربة العولمة للهجرة غير الشرعية:

المحركات الاقتصادية :تساهم العولمة في خلق "هشاشة معرفية" ومحفزات هيكلية تجعل الهجرة خياراً اضطرارياً نتيجة الفقر والبطالة في الدول النامية.
عولمة أسواق الشغل :توفر الهجرة غير الشرعية يداً عاملة رخيصة لسوق الشغل في الدول المتقدمة، مما يشكل جوهراً اقتصادياً للظاهرة رغم القيود القانونية.
التهديدات الأمنية غير المتماثلة :تعامل الدول الأوروبية الهجرة كجريمة منظمة (اتجار بالبشر) وتهديد أمني، مما يؤدي إلى تبني سياسات متشددة و"أمننة" ملف الهجرة.
فشل التنمية المتبادلة :أظهرت نماذج التعاون (مثل مسار برشلونة) عدم قدرة العولمة الحالية على تحقيق تنمية متوازنة، مما يكرس دوافع الهجرة .

آليات الحد من الظاهرة في ظل العولمة:

التركيز على التنمية المستدامة :توفير فرص عمل وبدائل اقتصادية في الدول المصدرة.
تعزيز التعاون الدولي :تعقب شبكات التهريب والتركيز على الأمن الإنساني.
توعية وتدريب :رفع الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية .
تظل الهجرة غير الشرعية، وفقاً لـ منظمة الهجرة الدولية(IOM) ، حقيقة مرتبطة بالتفاوتات العالمية، ولن تجدي الحلول الأمنية وحدها في معالجتها دون إعادة هيكلة اقتصادية تنموية شاملة .

1- مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية | المجلد 2 العدد 1، ص 26-41، 2022

- الهجرة غير الشرعية: المقاربة الأمنية بين الضرورة والحدود

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر التي تشغل اهتمام الدول والمجتمعات في العصر الحديث، خاصة في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية في العديد من مناطق العالم. وقد أصبحت هذه الظاهرة تمثل تحديًا حقيقيًا للدول المستقبِلة والمصدِّرة للمهاجرين على حد سواء. وفي هذا السياق، برزت المقاربة الأمنية كإحدى أهم الآليات التي تعتمدها الدول للحد من تدفقات الهجرة غير النظامية.

تعتمد المقاربة الأمنية على مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضبط الحدود ومنع التسلل غير القانوني، حيث تقوم الدول بتشديد الرقابة على حدودها البرية والبحرية، وتوظيف وسائل تكنولوجية متطورة مثل أنظمة المراقبة والطائرات بدون طيار. كما تعمل على تفكيك شبكات تهريب البشر من خلال تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية داخليًا وخارجيًا، بالإضافة إلى سنّ قوانين صارمة تجرّم الهجرة غير الشرعية وتعاقب المتورطين فيها، سواء كانوا مهاجرين أو مهربين.

وتتمثل أهم أهداف هذه المقاربة في حماية السيادة الوطنية، والحفاظ على الأمن العام، والتصدي للجرائم المنظمة المرتبطة بظاهرة الهجرة، مثل الاتجار بالبشر والاستغلال غير المشروع. ولا شك أن هذه الإجراءات قد ساهمت في تقليص عدد محاولات الهجرة غير

النظامية في بعض الحالات، كما مكنت من تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي تستغل معاناة المهاجرين.

غير أن المقاربة الأمنية، رغم أهميتها، لا تخلو من انتقادات. إذ يرى العديد من الباحثين والحقوقيين أنها تركز على الجانب الردعي فقط، دون معالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة، مثل الفقر، والبطالة، وانعدام الاستقرار. كما أن تشديد الإجراءات الأمنية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تعريض المهاجرين لمخاطر أكبر، حيث يلجؤون إلى طرق أكثر خطورة، مما يزيد من احتمالات وقوع مآسٍ إنسانية، خاصة في عرض البحر. إضافة إلى ذلك،

تُطرح إشكالات تتعلق بحقوق الإنسان، في ظل تقارير عن سوء معاملة بعض المهاجرين أو احتجازهم في ظروف غير ملائمة.

بناءً على ذلك، يتضح أن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لمعالجة ظاهرة معقدة مثل الهجرة غير الشرعية. فالحل يتطلب اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين البعد الأمني والاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحسين ظروف العيش في الدول المصدِّرة للهجرة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التعاون الدولي، مع ضرورة احترام حقوق الإنسان.

وفي الختام، يمكن القول إن المقاربة الأمنية تظل أداة ضرورية لتنظيم الهجرة وحماية الدول، لكنها تبقى محدودة الفعالية إذا لم تُدعَّم بسياسات تنموية وإنسانية تعالج جذور المشكلة، وتضمن تحقيق توازن بين الأمن وكرامة الإنسان.

-1مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية | المجلد 2 العدد 1، ص 26-41، 2022

المطلب الثالث :الهجرة غير الشرعية كقضية أمنية في العلاقات الدولية

أصبحت الهجرة غير الشرعية في العقود الأخيرة من أبرز القضايا التي تحتل مكانة متقدمة في جدول أعمال العلاقات الدولية، حيث لم تعد مجرد ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية، بل تحوّلت إلى قضية ذات أبعاد أمنية واستراتيجية تؤثر على استقرار الدول وتوازناتها. وقد ساهمت التحولات العالمية، مثل العولمة، وتزايد النزاعات المسلحة، واتساع الفوارق التنموية بين الدول، في تفاقم هذه الظاهرة وتعقيدها.

تنظر العديد من الدول، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدًا للأمن القومي، لما قد يرتبط بها من مخاطر مثل الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والإرهاب، فضلًا عن الضغوط التي تفرضها على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تم إدراج الهجرة ضمن القضايا الأمنية التي تستدعي استجابة حازمة، وهو ما أدى إلى ما يُعرف بـ"أمننة الهجرة"، أي تحويلها من قضية تنموية وإنسانية إلى قضية أمنية بامتياز.

في إطار العلاقات الدولية، دفعت هذه النظرة الأمنية الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الهجرة غير النظامية، من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الجهود لمراقبة الحدود. كما برزت منظمات دولية وإقليمية تلعب دورًا مهمًا في إدارة هذا الملف، سواء من خلال دعم الدول تقنيًا أو وضع سياسات مشتركة لتنظيم الهجرة.

ومن جهة أخرى، أدت المقاربة الأمنية إلى بروز سياسات أكثر صرامة، مثل بناء الجدران الحدودية، وتشديد إجراءات التأشيرة، وزيادة عمليات الترحيل. ورغم أن هذه الإجراءات قد ساهمت في تقليص تدفقات الهجرة في بعض الحالات، إلا أنها أثارت جدلًا واسعًا على المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق بانعكاساتها على حقوق الإنسان والقيم الإنسانية.[1]

1- عبد القادر عبد الله ، الهجرة غير الشرعية والأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2018، ص 22.

كما أن التركيز المفرط على البعد الأمني قد أدى إلى إهمال الأسباب الجذرية للهجرة، مثل الفقر، والبطالة، والنزاعات، والتغيرات المناخية، مما يجعل الحلول الأمنية غير كافية على المدى الطويل. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن هذه السياسات قد تدفع المهاجرين إلى اللجوء إلى طرق أكثر خطورة، مما يزيد من الأزمات الإنسانية ويعقّد العلاقات بين الدول، خاصة بين دول الشمال والجنوب.

وعليه، فإن معالجة الهجرة غير الشرعية كقضية أمنية في العلاقات الدولية تتطلب توازنًا دقيقًا بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان. فالتحدي لا يكمن فقط في حماية الحدود، بل في بناء سياسات شاملة تعالج جذور الظاهرة، وتعزز التنمية في الدول المصدّرة للهجرة، وتدعم التعاون الدولي القائم على التضامن والمسؤولية المشتركة.

أصبحت الهجرة غير الشرعية في العقود الأخيرة إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تجاوزت كونها مجرد ظاهرة مرتبطة بحركة الأفراد بين الدول، لتتحول إلى ملف مركب تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية. ويعود هذا التحول إلى طبيعة التغيرات التي شهدها النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم يعد مفهوم الأمن مقتصرًا على التهديدات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل مجموعة واسعة من التهديدات غير التقليدية التي تمس استقرار الدول ومجتمعاتها.

وقد ساهمت العولمة في تعميق هذا التحول، من خلال تسريع حركة الأشخاص والمعلومات والبضائع، مما جعل الحدود أقل صلابة مقارنة بالماضي، وفي الوقت نفسه أكثر حساسية أمام التدفقات غير المنظمة. كما أن اتساع الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، وتزايد الأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة في العديد من مناطق العالم، خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط، أدى إلى تصاعد الضغوط الهجرية نحو الدول الأكثر استقرارًا وازدهارًا.

في هذا السياق، لم تعد الهجرة تُفهم فقط كاستجابة طبيعية لاختلالات سوق العمل أو كبحث عن تحسين الظروف المعيشية، بل أصبحت تُقرأ ضمن منطق أمني تعتبر فيه بعض الدول أن تدفق الأفراد عبر الحدود بشكل غير نظامي قد يشكل مصدر تهديد مباشر أو غير مباشر لاستقرارها الداخلي. وقد تجسد هذا التحول بشكل واضح في سياسات الدول الصناعية الكبرى، التي بدأت تتعامل مع الهجرة باعتبارها قضية أمن قومي تتطلب أدوات رقابية صارمة وإجراءات استباقية.

إن هذا التحول في التصور لم يكن مجرد تغيير في السياسات، بل ارتبط بتطور نظري مهم في حقل العلاقات الدولية، يتمثل في توسع مفهوم الأمن ليشمل ما يعرف بالأمن غير التقليدي. فبدل أن يقتصر الأمن على حماية الدولة من التهديدات العسكرية، أصبح يشمل أيضًا قضايا مثل الإرهاب، التغير المناخي، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. وبذلك، أصبحت هذه الأخيرة جزءًا من منظومة المخاطر العالمية التي تتعامل معها الدول من منظور وقائي واستباقي.

وفي إطار هذا التحول، برز مفهوم "الأمننة" الذي يشير إلى العملية التي يتم من خلالها تحويل قضية معينة من المجال السياسي العادي إلى المجال الأمني، بما يسمح بتبرير استخدام إجراءات استثنائية في التعامل معها. وفي حالة الهجرة غير الشرعية، يتم ذلك من خلال تقديمها في الخطاب السياسي والإعلامي كتهديد محتمل للأمن الداخلي، سواء من حيث الضغط على الخدمات العمومية، أو التأثير على سوق العمل، أو ارتباطها المحتمل بشبكات الجريمة المنظمة.

وقد أدى هذا الخطاب الأمني إلى إعادة تشكيل السياسات العمومية في العديد من الدول، حيث تم تعزيز الرقابة على الحدود بشكل غير مسبوق، وتطوير أنظمة مراقبة متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مثل قواعد البيانات البيومترية وأنظمة المراقبة الرقمية. كما تم تشديد سياسات التأشيرة، وزيادة إجراءات الترحيل والإبعاد، إلى جانب تعزيز التعاون الأمني بين الدول في مجال تبادل المعلومات ومكافحة شبكات التهريب.

غير أن هذا التوجه الأمني لم يكن دون جدل، إذ يرى العديد من الباحثين في العلاقات الدولية أن التركيز المفرط على البعد الأمني للهجرة أدى إلى تهميش أبعاد أخرى لا تقل أهمية، خاصة البعد الإنساني والتنموي. فالمهاجر في هذا السياق لم يعد يُنظر إليه فقط كفرد يبحث عن تحسين ظروفه المعيشية، بل أصبح يُقدم في بعض الخطابات كعنصر تهديد محتمل، وهو ما ينعكس على السياسات المعتمدة تجاهه.

ومن جهة أخرى، ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباطًا وثيقًا بظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث تستغل شبكات التهريب هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في دول المصدر لتقديم خدمات نقل غير قانونية مقابل مبالغ مالية كبيرة. ولا يقتصر نشاط هذه الشبكات على تهريب الأشخاص فقط، بل يمتد ليشمل أنشطة أخرى مثل الاتجار بالبشر، وتزوير الوثائق، وتهريب المخدرات، وغسل الأموال، مما يجعلها جزءًا من منظومة أمنية معقدة على المستوى الدولي.

كما أن الهجرة غير الشرعية أصبحت عنصرًا مهمًا في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول، خاصة بين دول الشمال ودول الجنوب. ففي هذا الإطار، أصبحت دول العبور، مثل دول شمال إفريقيا، تلعب دورًا متزايد الأهمية في ضبط الحدود الخارجية للدول الأوروبية، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم "خارجنة الحدود"، أي نقل جزء من مسؤولية إدارة الهجرة إلى الدول غير الأوروبية مقابل دعم مالي وتقني وأمني.

هذا التحول جعل من الهجرة ملفًا استراتيجيًا في العلاقات الدولية، حيث لم يعد يقتصر على الجوانب التقنية أو الإدارية، بل أصبح جزءًا من المفاوضات السياسية والاقتصادية بين الدول. وفي كثير من الحالات، يتم ربط التعاون في مجال الهجرة بملفات أخرى مثل المساعدات التنموية، والتبادل التجاري، والأمن الإقليمي.

وفي المقابل، أدى هذا التوجه إلى انتقادات واسعة في الأدبيات الأكاديمية، حيث يرى العديد من الباحثين أن المقاربة الأمنية للهجرة غير الشرعية تعاني من عدة محدوديات. فهي تركز بشكل أساسي على معالجة النتائج الظاهرة للظاهرة، دون التطرق إلى أسبابها الجذرية مثل الفقر، والبطالة، وعدم الاستقرار السياسي، والتغيرات المناخية. كما أن تشديد الرقابة على الحدود لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص الهجرة، بل قد يدفع المهاجرين إلى اعتماد مسارات أكثر خطورة، مما يزيد من التكاليف الإنسانية للظاهرة.

كما أن بعض الدراسات تشير إلى وجود تناقض بنيوي في سياسات الدول المستقبلة، حيث تعتمد بعض القطاعات الاقتصادية على اليد العاملة المهاجرة، خاصة في مجالات البناء والفلاحة والخدمات، في حين يتم في الوقت نفسه تشديد القيود على الهجرة غير النظامية. هذا التناقض

يعكس ما يمكن وصفه بـ"المفارقة البنيوية للهجرة"، حيث تحتاج الدول إلى الهجرة اقتصاديًا لكنها ترفضها أمنيًا.

وبذلك، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية أصبحت قضية متعددة الأبعاد في العلاقات الدولية، تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية مع الاقتصادية والسياسية والإنسانية. ورغم هيمنة المقاربة الأمنية في سياسات الدول، إلا أن التعامل الفعال مع هذه الظاهرة يتطلب مقاربة شاملة تقوم على التوازن بين حماية الأمن الوطني من جهة، واحترام حقوق الإنسان ومعالجة الأسباب التنموية للهجرة من جهة أخرى.

وفي النهاية، فإن فهم الهجرة غير الشرعية في سياق العلاقات الدولية لا يمكن أن يقتصر على زاوية واحدة، بل يتطلب تحليلًا مركبًا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولي المعاصر، وتداخل المصالح بين الدول، وتحول مفهوم الأمن نفسه من مفهوم ضيق إلى مفهوم واسع وشامل.[1]

1- عبد القادر عبد الله ، المرجع السابق، ص 23.

خاتمة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن الهجرة غير الشرعية تُعد من الظواهر المعقدة والمتشعبة التي يصعب اختزالها في بعد واحد أو تفسيرها من خلال عامل منفرد، نظرًا لتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وقد بيّن الإطار المفاهيمي أن هذه الظاهرة تتجاوز مجرد التنقل غير القانوني للأفراد عبر الحدود، لتصبح قضية ذات أبعاد إنسانية وتنموية وأمنية ترتبط بالتحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

كما أظهر هذا الفصل أن الهجرة غير الشرعية تتخذ أنماطًا وأشكالًا متعددة تختلف باختلاف الظروف والسياقات التي تنشأ فيها، وهو ما يعكس تنوع الدوافع والمحددات التي تدفع الأفراد إلى اختيار هذا المسار رغم ما ينطوي عليه من مخاطر وتحديات. وقد تبيّن أن العوامل الاقتصادية، وعلى رأسها الفقر والبطالة والتفاوت التنموي، تظل من أبرز المحركات الأساسية للهجرة غير الشرعية، إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تسهم بدرجات متفاوتة في تفاقم الظاهرة واستمرارها.

وعلى المستوى النظري، أبرزت الدراسة أن تفسير الهجرة غير الشرعية استدعى ظهور العديد من المقاربات والنظريات التي حاولت فهم أسبابها وانعكاساتها، حيث ركزت النظريات الكلاسيكية على الأبعاد الفردية والاقتصادية، في حين وسّعت المقاربات الحديثة مجال التحليل ليشمل الأبعاد الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بالتحولات الدولية المعاصرة. وقد ساهمت هذه المقاربات في إبراز الطابع المركب للظاهرة، وفي توضيح كيفية انتقالها من مجرد قضية اجتماعية واقتصادية إلى قضية أمنية تحتل مكانة بارزة في أجندة العلاقات الدولية.

كما تبيّن أن تنامي الهجرة غير الشرعية وما يرافقها من تحديات أمنية وإنسانية دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تبني سياسات وإجراءات مختلفة لمواجهتها، غير أن التجارب الدولية أثبتت أن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية للحد من الظاهرة، ما يستوجب اعتماد رؤية شاملة تعالج أسبابها الجذرية وتراعي مختلف أبعادها.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الإحاطة النظرية والمفاهيمية بظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل أساسًا ضروريًا لفهم تجلياتها في الواقع العملي. ومن هذا المنطلق، سيتم في الفصل الثاني الانتقال من الجانب النظري إلى دراسة واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر، من خلال تحليل تحولات الظاهرة ومحدداتها وانعكاساتها الداخلية، وكذا دورها في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

الفصل الثاني: تحولات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وانعكاساتها الداخلية ودورها في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية

المبحث الأول: البنية السوسيوإقتصادية والجيوستراتيجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: تحولات أنماط الهجرة غير الشرعية في السياق الجزائري

المطلب الثاني: المحددات البنيوية المفسرة لتنامي الظاهرة

المبحث الثاني: الانعكاسات الداخلية للهجرة غير الشرعية في الجزائر

- المطلب الأول: التداعيات الأمنية وإعادة تشكيل المقاربة الأمنية
- المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية
- المطلب الثالث: التداعيات السياسية والمؤسساتية

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية

- المطلب الأول: إعادة تشكيل الأجندة الأمنية المشتركة
- المطلب الثاني: تأثير الظاهرة على أنماط التعاون الاقتصادي والتنموي
- المطلب الثالث: التفاعلات السياسية والدبلوماسية وإشكالية السيادة

المبحث الأول: البنية السوسيواقتصادية والجيوستراتيجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: تحولات أنماط الهجرة غير الشرعية في السياق الجزائري

شهدت الهجرة غير الشرعية في الجزائر خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست بنيتها وأنماطها ودلالاتها الاجتماعية، حيث لم تعد مجرد سلوك فردي معزول تحكمه اعتبارات ظرفية، بل أضحت ظاهرة بنيوية مركبة ترتبط بتحولات أوسع يشهدها المجتمع الجزائري في سياق العولمة وتزايد الترابط بين الفضاءات الإقليمية. فقد كانت الهجرة غير النظامية في مراحل سابقة تتخذ طابعًا فرديًا محدودًا، غالبًا ما يرتبط بمحاولات معزولة للبحث عن فرص عمل أو تحسين ظروف العيش، غير أن هذه الصورة بدأت في التغير تدريجيًا مع بداية الألفية الثالثة، خاصة مع بروز ما يُعرف بظاهرة "الحرقة" التي ارتبطت أساسًا بفئة الشباب.

ولا يمكن فهم هذا التحول بمعزل عن السياق السوسيواقتصادي الذي عرفته الجزائر، حيث تزايدت الضغوط المرتبطة بسوق العمل، وتراجعت قدرة الدولة على استيعاب الطلب الاجتماعي المتزايد، مما ساهم في دفع فئات واسعة من الشباب إلى تبني الهجرة غير الشرعية كخيار بديل لتحقيق الحراك الاجتماعي. غير أن ما يميز المرحلة الراهنة هو أن هذه الظاهرة لم تعد قائمة فقط على قرارات فردية، بل أصبحت جزءًا من شبكات منظمة تنشط ضمن ما يمكن تسميته باقتصاد التهريب، حيث يتم تنظيم عمليات العبور وتحديد المسارات وتوفير الوسائل اللوجستية مقابل مبالغ مالية، وهو ما يعكس انتقال الهجرة من منطق المغامرة الفردية إلى منطق السوق.[1]

1- حمدي عبد الرحمن ، إدارة الهجرة غير النظامية في العالم العربي، المنظمة العربية للتنمية الإداري،2016، ص 13 .

وفي هذا السياق، برزت تحولات مهمة في طبيعة المسارات المعتمدة، حيث أدى تشديد الرقابة الأوروبية على الحدود إلى إعادة توجيه تدفقات الهجرة نحو مسارات بديلة أكثر خطورة، خاصة المسارات البحرية انطلاقًا من السواحل الغربية للجزائر نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

وقد ساهم ذلك في ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، سواء من حيث احتمال التعرض للغرق أو الوقوع في قبضة شبكات إجرامية تستغل وضعية المهاجرين. ويعكس هذا التحول ما تشير إليه الأدبيات المعاصرة للهجرة من أن السياسات التقييدية لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من الظاهرة، بقدر ما تسهم في إعادة تشكيلها بطرق أكثر تعقيدًا.

ومن جهة أخرى، فإن التحولات التي مست أنماط الهجرة غير الشرعية في الجزائر ترتبط أيضًا بإعادة تعريف موقعها ضمن منظومة الهجرة الدولية، حيث لم تعد مجرد بلد مصدر للمهاجرين، بل أصبحت تؤدي أدوارًا متعددة تشمل كونها بلد عبور رئيسي للمهاجرين القادمين

من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وفضاءً للاستقرار المؤقت لبعضهم. ويعكس هذا التعدد في الأدوار الطابع المركب للظاهرة، كما يفرض تحديات إضافية على الدولة الجزائرية في مجال إدارة الهجرة، خاصة في ظل تداخل الأبعاد الأمنية والإنسانية.

وعليه، يمكن القول إن تحولات أنماط الهجرة غير الشرعية في السياق الجزائري تعكس انتقالًا من ظاهرة هامشية إلى قضية بنيوية ذات أبعاد استراتيجية، ترتبط ليس فقط بالاختلالات الداخلية، بل أيضًا بالتحولات التي يشهدها النظام الدولي، وهو ما يجعل من الضروري مقاربتها ضمن إطار تحليلي شامل يأخذ بعين الاعتبار مختلف هذه الأبعاد.[1]

1- حمدي عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص 15 .

البعد الجيوسياسي لموقع الجزائر في شبكات الهجرة غير الشرعية:

لا يمكن فهم التحولات التي شهدتها الهجرة غير الشرعية في الجزائر بمعزل عن الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها الدولة الجزائرية داخل الفضاء المتوسطي والإفريقي. فالجزائر تحتل موقعًا استراتيجيًا يربط بين إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة المغرب العربي وأوروبا، وهو ما جعلها معبرًا طبيعيًا لحركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، سواء في إطارها القانوني أو غير القانوني. وتكتسب هذه الأهمية بعدًا أكبر بالنظر إلى الامتداد الحدودي الواسع للجزائر الذي يتجاوز ستة آلاف كيلومتر، ويشمل مناطق صحراوية شاسعة يصعب التحكم فيها بشكل كامل.

وقد أدى هذا الموقع إلى جعل الجزائر جزءًا أساسيًا من ما يعرف في أدبيات الهجرة الدولية بممرات الهجرة المختلطة، وهي المسارات التي تتداخل فيها الهجرة الاقتصادية واللجوء والنزوح القسري والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. فالمهاجر القادم من دول الساحل الإفريقي لا ينظر إلى الجزائر باعتبارها مجرد دولة عبور فقط، وإنما باعتبارها فضاءً يوفر إمكانية الاستقرار المؤقت أو العمل أو مواصلة الرحلة نحو أوروبا وفقًا للظروف المتاحة.

كما ساهمت التحولات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة منذ بداية القرن الحادي والعشرين في تعزيز هذا الدور. فقد أدت الأزمات السياسية والانهيارات الأمنية في عدد من الدول المجاورة إلى إعادة توجيه مسارات الهجرة نحو الأراضي الجزائرية. ويظهر ذلك بوضوح في تداعيات

الأزمة الليبية منذ سنة 2011، حيث تحولت الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر إلى منطقة تتقاطع فيها مختلف أنماط التنقل البشري غير النظامي، الأمر الذي زاد من تعقيد إدارة الحدود ورفع من التحديات الأمنية المرتبطة بالهجرة.

ومن جهة أخرى، أدت هشاشة الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إلى تنامي نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتستفيد هذه الشبكات من اتساع المجال الصحراوي وضعف الرقابة في بعض المناطق الحدودية من أجل تنظيم عمليات نقل المهاجرين مقابل مبالغ مالية كبيرة. وقد نتج عن ذلك ظهور اقتصاد غير رسمي قائم على خدمات التهريب والنقل والإيواء والتزوير، وهو ما جعل ملف الهجرة يرتبط بصورة متزايدة بقضايا الأمن الإقليمي ومكافحة الجريمة المنظمة.

الجزائر في الاستراتيجية الأوروبية لإدارة الهجرة

أدى تزايد الضغوط التي تواجهها الدول الأوروبية بسبب تدفقات المهاجرين غير النظاميين إلى بروز توجه جديد داخل السياسات الأوروبية يقوم على نقل جزء من إدارة الهجرة إلى دول المصدر والعبور. وفي هذا الإطار، اكتسبت الجزائر أهمية خاصة باعتبارها إحدى الدول المحورية في جنوب المتوسط.

فمن منظور الاتحاد الأوروبي، تمثل الجزائر خط دفاع متقدمًا ضد الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا. ولذلك سعت المؤسسات الأوروبية إلى تطوير أشكال متعددة من التعاون معها تشمل تبادل المعلومات والخبرات التقنية والتكوين الأمني ودعم قدرات مراقبة الحدود. كما تم إدراج ملف الهجرة ضمن مختلف آليات الحوار السياسي والأمني بين الجانبين.

غير أن المقاربة الجزائرية تختلف نسبيًا عن المقاربة الأوروبية. فالجزائر ترى أن اختزال الظاهرة في بعدها الأمني لا يسمح بفهم أسبابها الحقيقية، وتؤكد أن الهجرة ترتبط أساسًا بمشكلات التنمية والفقر والتهميش والصراعات المسلحة. ولهذا تدعو إلى اعتماد رؤية شاملة تعالج جذور المشكلة بدل التركيز فقط على نتائجها.

ويعكس هذا الاختلاف في الرؤى وجود تباين بين منطقين مختلفين: منطق أوروبي يركز على أمن الحدود وتقليص تدفقات المهاجرين، ومنطق جزائري يعطي أهمية أكبر للتنمية والاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطرفين يتفقان على ضرورة تعزيز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة التي تفرضها الظاهرة.

التحول من الهجرة الوطنية إلى الهجرة متعددة الجنسيات:

من بين أهم التحولات التي عرفتها الهجرة غير الشرعية في الجزائر انتقالها من ظاهرة ترتبط أساسًا بالمواطنين الجزائريين إلى ظاهرة متعددة الجنسيات تشمل مهاجرين من دول إفريقية مختلفة. ففي الماضي كانت ظاهرة "الحرقة" مرتبطة أساسًا بالشباب الجزائري الراغب في الوصول إلى أوروبا، أما اليوم فقد أصبحت الجزائر تستقبل مهاجرين من النيجر ومالي وغينيا وتشاد ونيجيريا ودول أخرى.

وقد أدى هذا التحول إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بإدارة التنوع الثقافي واللغوي والاجتماعي للمهاجرين، كما فرض على السلطات العمومية التعامل مع أوضاع إنسانية وقانونية أكثر تعقيدًا. وأصبحت قضايا الإقامة غير النظامية والرعاية الصحية والإدماج الاجتماعي ومكافحة الاستغلال من بين الملفات المطروحة بقوة في النقاشات المتعلقة بالهجرة.

كما ساهم هذا التحول في إعادة تعريف دور الجزائر داخل المنظومة المتوسطية للهجرة. فلم تعد مجرد دولة يتجه مواطنوها نحو الخارج، بل أصبحت فاعلًا مركزيًا في إدارة تدفقات بشرية متنوعة ومعقدة، الأمر الذي منحها أهمية متزايدة في النقاشات الإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة والتنمية والأمن.

أثر العولمة والتكنولوجيا على تطور الظاهرة:

لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته العولمة ووسائل الاتصال الحديثة في إعادة تشكيل أنماط الهجرة غير الشرعية في الجزائر. فقد ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تسهيل تداول المعلومات المتعلقة بمسارات الهجرة وطرق العبور وفرص العمل في الخارج. كما أصبحت هذه الوسائل فضاءً لتبادل التجارب الشخصية للمهاجرين، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في قرارات الشباب الراغب في الهجرة.

وتستغل شبكات تهريب المهاجرين بدورها هذه الوسائل للتواصل مع الزبائن المحتملين والترويج لخدماتها، الأمر الذي ساهم في زيادة احترافية عمليات التهريب واتساع نطاقها الجغرافي. وفي المقابل، تستخدم السلطات الوطنية الوسائل الرقمية نفسها من أجل التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية ومكافحة شبكات التهريب.

وعليه، فإن تطور الهجرة غير الشرعية في الجزائر لا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد فقط، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيوسياسية والتكنولوجية. وقد أدى هذا التداخل إلى تحويل الظاهرة من قضية محلية محدودة إلى قضية

استراتيجية ذات أبعاد إقليمية ودولية، تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للجزائر وفي طبيعة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الإفريقي.

المطلب الثاني: المحددات البنيوية المفسرة لتنامي الظاهرة

لا يمكن تفسير تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بالاعتماد على عامل واحد، بل يتطلب الأمر تحليلًا بنيويًا يأخذ بعين الاعتبار تداخل مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتفاعل فيما بينها بشكل معقد. ففي هذا الإطار، تشكل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني أحد أبرز العوامل المفسرة.

حيث لا يزال سوق العمل يعاني من محدودية قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الشغل، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات. ويؤدي هذا الوضع إلى خلق فجوة بين التطلعات الاجتماعية والواقع الاقتصادي، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل خارج الإطار الوطني.

غير أن البعد الاقتصادي، رغم أهميته، لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة، إذ تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا لا يقل أهمية، خاصة في ظل التحولات التي مست منظومة القيم داخل المجتمع الجزائري. فقد أصبحت الهجرة غير الشرعية تُنظر إليها بشكل متزايد كوسيلة مشروعة لتحقيق النجاح، وهو ما يعكس تحولًا في تمثلات الأفراد لمفهوم النجاح والحراك الاجتماعي. كما ساهمت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في ترسيخ صورة نمطية إيجابية عن الحياة في أوروبا، مما يعزز من جاذبية الهجرة كخيار.

و في المقابل، تمارس العوامل الخارجية دورًا حاسمًا في توجيه تدفقات الهجرة، حيث تشكل الفوارق التنموية بين الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط أحد أبرز عوامل الجذب. كما أن السياسات الأوروبية، رغم طابعها التقييدي، تسهم بشكل غير مباشر في إعادة إنتاج الظاهرة، من خلال خلق طلب على قنوات غير قانونية للهجرة. [1]

1- حمدي عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص 17 .

ويزداد تأثير هذه العوامل في ظل وجود شبكات اجتماعية عابرة للحدود، تلعب دور الوسيط في نقل المعلومات وتسهيل عملية الهجرة، مما يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بها.

إلى جانب ذلك، لا يمكن إغفال تأثير البيئة الإقليمية، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعرفها بعض دول الجوار الجنوبي، وهو ما يعزز من موقع الجزائر كبلد عبور ضمن منظومة الهجرة الإقليمية. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة الضغط على الدولة الجزائرية، التي تجد نفسها أمام تحدي مزدوج يتمثل في إدارة تدفقات الهجرة القادمة من الخارج، وفي نفس الوقت التعامل مع نزيف الهجرة نحو الخارج.

وعليه، يتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل متعددة المستويات، وهو ما يستدعي تبني مقاربة تحليلية شاملة تتجاوز التفسيرات الأحادية، وتأخذ بعين الاعتبار الترابط بين البعد المحلي والإقليمي والدولي.

أولاً: المحددات الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أكثر المحددات تأثيرًا في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، حيث ترتبط قرارات الهجرة في كثير من الأحيان بالبحث عن فرص أفضل للعمل وتحسين المستوى المعيشي. فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، إلا أن بعض الفئات الاجتماعية، خاصة الشباب، ما زالت تواجه صعوبات تتعلق بالبطالة وضعف الدخل وعدم الاستقرار المهني.

وتكتسب البطالة أهمية خاصة باعتبارها أحد أهم العوامل الدافعة للهجرة. فالشباب الذين يعانون من صعوبة الاندماج في سوق العمل يصبحون أكثر استعدادًا للمغامرة بالهجرة غير الشرعية، خاصة عندما يقارنون أوضاعهم الاقتصادية بما يشاهدونه من مستويات معيشية مرتفعة في الدول الأوروبية. كما أن انتشار العمل غير الرسمي وضعف فرص الترقية الاجتماعية يسهمان في تعزيز الشعور بانسداد الآفاق المستقبلية.[1]

1- مراح يمينة ، الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر: دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر، مذكرة ماستر، *المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 35.*

ومن جهة أخرى، تلعب الفوارق التنموية بين الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط دورًا مهمًا في تشجيع الهجرة. فالتفاوت الكبير في مستويات الدخل والأجور والخدمات الاجتماعية يجعل أوروبا تمثل بالنسبة للعديد من الشباب فضاءً لتحقيق الطموحات الاقتصادية التي يصعب تحقيقها محليًا. ووفقًا لمقاربة "عوامل الطرد والجذب"، فإن ضعف الفرص الاقتصادية في دول المصدر يقابله وجود عوامل جذب قوية في الدول المستقبلة.

كما ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية في زيادة تعقيد الظاهرة. فالعولمة الاقتصادية أدت إلى تسهيل انتقال المعلومات والصور المتعلقة بأنماط الحياة في الدول المتقدمة، وهو ما عزز من تطلعات الشباب إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل. وبذلك أصبحت العوامل الاقتصادية لا

تقتصر فقط على الواقع المعيشي المحلي، بل تشمل أيضًا التصورات والانتظارات التي تتشكل لدى الأفراد حول إمكانيات النجاح في الخارج.

ثانيًا: المحددات الاجتماعية:

إلى جانب العوامل الاقتصادية، تبرز العوامل الاجتماعية كأحد المحركات الأساسية للهجرة غير الشرعية. فالمجتمع الجزائري شهد خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية عميقة أثرت في أنماط التفكير والتطلعات الفردية، خاصة لدى فئة الشباب.

ويعد الشعور بالتهميش الاجتماعي من أبرز هذه العوامل، حيث يشعر بعض الشباب بأنهم غير قادرين على تحقيق مكانة اجتماعية تتناسب مع طموحاتهم ومستوياتهم التعليمية. كما أن تأخر سن الزواج وصعوبة الحصول على السكن وارتفاع تكاليف المعيشة تشكل تحديات إضافية تدفع بعض الأفراد إلى التفكير في الهجرة كوسيلة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

كما تلعب شبكات العلاقات الاجتماعية دورًا مهمًا في تشجيع الهجرة. فوجود أفراد من العائلة أو الأصدقاء في الخارج يسهم في نقل المعلومات والخبرات المتعلقة بالهجرة، ويوفر للمهاجر المحتمل نوعًا من الدعم المعنوي والمادي. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن شبكات المهاجرين تعتبر من أهم العوامل التي تسهل استمرار تدفقات الهجرة عبر الزمن.

1- مراح يمينة ، المرجع السابق، *ص 36*.

ويضاف إلى ذلك تأثير وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت تنقل بصورة مستمرة نماذج النجاح المرتبطة بالهجرة. وغالبًا ما تركز هذه الوسائل على الجوانب الإيجابية للحياة في الخارج، بينما يتم إغفال الصعوبات والمخاطر التي قد يواجهها المهاجرون، مما يؤدي إلى تكوين صورة مثالية عن الهجرة لدى بعض الشباب.

ثالثًا: المحددات السياسية والأمنية:

لا يمكن تفسير تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالاعتماد على العوامل الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يجب أخذ العوامل السياسية والأمنية بعين الاعتبار. فدرجة الاستقرار السياسي ومستوى الثقة في المؤسسات العامة يؤثران بشكل مباشر في قرارات الأفراد المتعلقة بالبقاء أو الهجرة.

وفي هذا الإطار، يرى بعض الباحثين أن شعور الأفراد بضعف قدرتهم على التأثير في محيطهم السياسي أو المشاركة في صنع القرار قد يدفعهم إلى البحث عن بدائل خارجية لتحقيق طموحاتهم. كما أن الأزمات الأمنية والنزاعات الإقليمية المحيطة بالجزائر تؤثر بصورة غير مباشرة في حركة الهجرة من خلال زيادة تدفقات المهاجرين العابرين للأراضي الجزائرية.

ومن جهة أخرى، أدى تنامي نشاط شبكات تهريب المهاجرين إلى توفير وسائل أكثر تنظيمًا للهجرة غير الشرعية. فهذه الشبكات تستغل رغبة الأفراد في الهجرة وتقدم لهم خدمات النقل

والتوجيه مقابل مبالغ مالية كبيرة، وهو ما يسهم في استمرار الظاهرة رغم الجهود الأمنية المبذولة لمكافحتها.

رابعًا: المحددات الثقافية والنفسية:

تشكل العوامل الثقافية والنفسية بعدًا مهمًا في تفسير الهجرة غير الشرعية. فالهجرة لا ترتبط فقط بالحاجات المادية، وإنما ترتبط أيضًا بالطموحات الفردية والرغبة في تحقيق الذات واكتساب تجارب جديدة.

1- مراح يمينة ، المرجع السابق، *ص37*.

وفي السياق الجزائري، ارتبطت ظاهرة "الحرقة" بظهور ثقافة اجتماعية ترى في الهجرة وسيلة للنجاح وتحقيق المكانة الاجتماعية. وقد ساهمت بعض الخطابات المتداولة داخل المجتمع في تعزيز هذه الصورة، حيث ينظر أحيانًا إلى المهاجر الناجح باعتباره نموذجًا يحتذى به.

كما تلعب العوامل النفسية دورًا بارزًا، خاصة الشعور بالإحباط وفقدان الأمل في المستقبل. فبعض الشباب يعتبر الهجرة، رغم مخاطرها، خيارًا أقل تكلفة من الاستمرار في أوضاع يراها غير مرضية. ولهذا السبب كثيرًا ما توصف الهجرة غير الشرعية بأنها تعبير عن أزمة توقعات أكثر من كونها مجرد أزمة اقتصادية.

خامسًا: المحددات التكنولوجية والعولمة:

أصبحت التكنولوجيا الحديثة أحد العوامل الجديدة المؤثرة في تنامي الهجرة غير الشرعية. فقد وفرت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إمكانيات واسعة للحصول على المعلومات المتعلقة بمسارات الهجرة وطرق العبور وفرص العمل في الخارج.

كما سمحت هذه الوسائل للمهاجرين السابقين بمشاركة تجاربهم مع الآخرين، وهو ما ساهم في توسيع شبكات الهجرة وتعزيز الروابط بين المهاجرين المحتملين والمقيمين في الخارج. وفي المقابل، استفادت شبكات التهريب من هذه الوسائل لتطوير أساليب عملها وتوسيع نطاق نشاطها.

وعليه، فإن الهجرة غير الشرعية في الجزائر تمثل ظاهرة مركبة تنتج عن تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية. ولا يمكن فهمها أو معالجتها من خلال مقاربة أحادية البعد، بل تتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المحددات البنيوية التي تساهم في إنتاجها واستمرارها.

1- مراح يمينة ، المرجع السابق، *ص38*.

المبحث الثاني: الانعكاسات الداخلية للهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: التداعيات الأمنية وإعادة تشكيل المقاربة الأمنية

أفرزت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تحولات نوعية في طبيعة التهديدات الأمنية، حيث لم تعد هذه الظاهرة تُختزل في مجرد خرق للقوانين المنظمة للدخول والخروج من الإقليم، بل أصبحت ترتبط بشكل متزايد بأنماط معقدة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود. فقد أدى تنامي شبكات تهريب البشر إلى خلق فضاءات إجرامية جديدة تتداخل فيها أنشطة غير قانونية متعددة، من بينها الاتجار بالبشر وتزوير الوثائق، وهو ما يعكس تحول الهجرة غير النظامية إلى جزء من اقتصاد غير رسمي مهيكل.(UNODC, 2021) .[1]

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف المقاربة الأمنية المعتمدة، حيث لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالإجراءات التقليدية القائمة على ضبط الحدود، بل أصبح من الضروري تبني مقاربة شاملة تقوم على التكامل بين الأبعاد الأمنية والاستخباراتية والتقنية. وقد تجسد هذا التحول في تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، وتكثيف الجهود الرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية، إضافة إلى الاستثمار في الوسائل التكنولوجية الحديثة لمراقبة الحدود (Frontex, 2023).

غير أن خصوصية المجال الجغرافي الجزائري، الذي يتميز بامتداد حدوده البرية واتساعها، تطرح تحديات إضافية أمام فعالية هذه المقاربة، حيث يصعب تحقيق مراقبة شاملة في ظل الطبيعة الصحراوية الوعرة لبعض المناطق الحدودية. ويؤدي هذا الوضع إلى بروز فجوات أمنية تستغلها الشبكات الإجرامية لتسهيل عمليات التهريب، مما يفرض على الدولة اعتماد استراتيجيات مرنة تقوم على الاستباق بدل الاكتفاء برد الفعل.

ومن جهة أخرى، تثير الهجرة غير الشرعية إشكاليات تتعلق بالأمن الإنساني، خاصة في ما يتعلق بحماية المهاجرين من الاستغلال والانتهاكات، وهو ما يفرض تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان، في إطار الالتزامات الدولية للدولة.(IOM, 2022)

1- بن خليفة، محمد،الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والتداعيات"، مجلة الدراسات الإفريقية،2020 ، العدد 12 .

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

تنعكس الهجرة غير الشرعية بشكل واضح على البنية الاقتصادية في الجزائر، حيث تؤدي إلى استنزاف فئة مهمة من الموارد البشرية، خاصة من الشباب الذين يمثلون عنصرًا أساسيًا في عملية التنمية. ولا يقتصر تأثير هذه الظاهرة على فقدان اليد العاملة، بل يمتد ليشمل خسارة الكفاءات والمهارات، وهو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بهجرة الأدمغة، التي تؤثر سلبًا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.(World Bank, 2020) .[1]

كما تفرض الهجرة غير الشرعية أعباء مالية إضافية على الدولة، سواء من خلال تكاليف مراقبة الحدود أو عمليات البحث والإنقاذ، إضافة إلى النفقات المرتبطة بإدارة تدفقات المهاجرين غير النظاميين داخل الإقليم. وفي المقابل، تسهم هذه الظاهرة في تنشيط بعض أشكال الاقتصاد غير الرسمي، خاصة تلك المرتبطة بعمليات التهريب، وهو ما يخلق نوعًا من الاقتصاد الموازي الذي يصعب إخضاعه للرقابة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الهجرة غير الشرعية تعكس تحولات عميقة في منظومة القيم داخل المجتمع الجزائري، حيث أصبحت تُعتبر من قبل بعض الفئات خيارًا مشروعًا لتحقيق النجاح، في ظل تراجع الثقة في آليات الحراك الاجتماعي داخل الوطن. ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تشكيل تصورات الأفراد حول المستقبل، حيث يتم ربط تحقيق الذات بالهجرة بدل الاستثمار في الفرص المحلية.

كما أن لهذه الظاهرة انعكاسات على البنية الأسرية، حيث تؤدي إلى حالات من التفكك نتيجة غياب أحد أفراد الأسرة، أو إلى ضغوط نفسية واجتماعية ناتجة عن مخاطر الهجرة. ويزداد هذا الوضع تعقيدًا في ظل انتشار صور النجاح المرتبطة بالهجرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعزز من النزعة نحو تقليد هذه التجارب دون إدراك كامل لمخاطرها.

1- بن خليفة، محمد،المرجع السابق ، العدد 12 .

وعليه، يمكن اعتبار الهجرة غير الشرعية مؤشرًا على أزمة اجتماعية أعمق تتعلق بضعف إنتاج الأمل داخل المجتمع، وهو ما يتطلب معالجة تتجاوز الأبعاد الاقتصادية لتشمل إعادة بناء الثقة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: التداعيات السياسية والمؤسساتية

أعادت الهجرة غير الشرعية طرح إشكالية فعالية السياسات العمومية في الجزائر، حيث كشفت عن محدودية المقاربات التقليدية، خاصة تلك التي تركز على البعد الأمني دون معالجة الأسباب البنيوية للظاهرة. وقد أدى ذلك إلى بروز نقاش سياسي حول ضرورة تبني مقاربة شاملة تقوم على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

وفي هذا الإطار، سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير منظومتها القانونية والمؤسساتية، من خلال سن قوانين تهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز قدرات الأجهزة المعنية بإدارة الحدود. غير أن فعالية هذه الإجراءات تظل رهينة بمدى قدرتها على التكيف مع الطبيعة المتغيرة للظاهرة، التي تتسم بالديناميكية والتعقيد.

كما تطرح الهجرة غير الشرعية تحديات تتعلق بالحكامة، خاصة في ما يتعلق بتنسيق السياسات بين مختلف القطاعات، وضمان انسجامها مع الالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان. ويبرز في هذا السياق التحدي المرتبط بتحقيق التوازن بين متطلبات السيادة

الوطنية والانخراط في التعاون الدولي، خاصة في ظل الضغوط المرتبطة بإدارة تدفقات الهجرة.

1- بوقرة سمير ،ظاهرة الحرقة في الجزائر بين الدوافع الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019.

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية

تُعد الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة، حيث تحولت من مجرد ملف تقني مرتبط بتنظيم حركة الأفراد إلى عنصر استراتيجي في العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الضفتين. ويعود ذلك إلى كون الفضاء المتوسطي أصبح مجالًا مركبًا تتداخل فيه التحديات الأمنية مع الاعتبارات التنموية والهواجس الديموغرافية، مما جعل ملف الهجرة يحتل موقعًا مركزيًا في أجندة التعاون بين الجزائر وشركائها الأوروبيين.

لقد ساهمت التحولات التي عرفها النظام الدولي، خاصة بعد تصاعد الأزمات في إفريقيا والشرق الأوسط، في زيادة الضغوط الهجرية نحو أوروبا، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يعيد صياغة سياساته تجاه دول الجنوب، ومنها الجزائر، باعتبارها دولة عبور ومصدر في آن واحد. هذا الوضع أدى إلى إدماج ملف الهجرة ضمن إطار أوسع للعلاقات الثنائية، بحيث لم يعد يُناقش بشكل مستقل، بل أصبح مرتبطًا بملفات أخرى مثل الأمن الإقليمي، الطاقة، والتعاون الاقتصادي.

في هذا السياق، أصبحت الهجرة غير الشرعية عنصرًا مؤثرًا في إعادة تشكيل الأجندة الأمنية المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث تم الانتقال من منطق التعاون التقليدي إلى منطق قائم على إدارة المخاطر. فقد باتت الدول الأوروبية تنظر إلى الهجرة باعتبارها تهديدًا محتملًا لاستقرارها الداخلي، بينما ترى الجزائر أن التعامل مع هذا الملف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التنموية والإنسانية، إضافة إلى احترام السيادة الوطنية في إدارة الحدود.

وقد أدى هذا التباين في التصورات إلى نوع من إعادة التوازن في العلاقات الثنائية، حيث أصبح ملف الهجرة أداة تفاوضية في العلاقات بين الطرفين. فالجزائر، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، أصبحت شريكًا أساسيًا في ضبط تدفقات الهجرة نحو أوروبا، خاصة في ظل تشديد الرقابة على الحدود البحرية في المتوسط، مما جعل التعاون الأمني في هذا المجال ضرورة مشتركة وليس خيارًا.

ومن جهة أخرى، ساهمت الهجرة غير الشرعية في تعزيز التعاون الأمني والتقني بين الجزائر والدول الأوروبية، من خلال تبادل المعلومات حول شبكات التهريب، وتنسيق العمليات الأمنية، وتطوير قدرات المراقبة الحدودية. وقد أصبح هذا التعاون يأخذ أشكالًا متعددة، تشمل الدعم التقني والتكوين وتبادل الخبرات، إضافة إلى تنسيق السياسات في إطار مقاربة إقليمية أوسع تشمل منطقة المتوسط والساحل الإفريقي.

غير أن هذا التعاون الأمني لم يكن خاليًا من التوترات، حيث برزت إشكاليات مرتبطة بتباين الأولويات بين الطرفين. فبينما يركز الاتحاد الأوروبي على الحد من تدفقات الهجرة نحو أراضيه، تؤكد الجزائر على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة، خاصة الفقر، البطالة، وعدم الاستقرار في دول الجوار. هذا التباين يعكس اختلافًا في الرؤية الاستراتيجية لإدارة ملف الهجرة، بين مقاربة أمنية أوروبية ومقاربة أكثر توازنًا من الجانب الجزائري.

وفي هذا الإطار، لعب مفهوم "خارجنة الحدود" دورًا مهمًا في إعادة تشكيل العلاقات بين الطرفين، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى نقل جزء من مسؤولية مراقبة حدوده إلى دول الجنوب، ومنها الجزائر، عبر برامج التعاون الأمني والدعم التقني والمالي. وقد أدى هذا التوجه إلى إدماج الجزائر بشكل أكبر في منظومة الأمن الأوروبي الممتد، خاصة في ما يتعلق بمراقبة الحدود الجنوبية للمتوسط.

لكن هذا الوضع يطرح في المقابل إشكالية السيادة، حيث تعتبر الجزائر أن التعاون في مجال الهجرة يجب أن يتم في إطار احترام سيادتها الوطنية، وعدم تحويلها إلى منطقة عازلة للهجرة نحو أوروبا. وهذا ما يجعل ملف الهجرة غير الشرعية ملفًا حساسًا في العلاقات الثنائية، لأنه يجمع بين التعاون الأمني من جهة، والتنافس السياسي والاختلاف في الرؤى من جهة أخرى.

كما أن للهجرة غير الشرعية تأثيرًا مباشرًا على البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث يرتبط هذا الملف أحيانًا بملفات أخرى مثل المساعدات التنموية والاستثمارات والتبادل التجاري. فالجانب الأوروبي يرى أن تعزيز التنمية في دول الجنوب يمكن أن يساهم في تقليص الضغوط الهجرية، بينما ترى الجزائر أن التنمية يجب أن تكون هدفًا مستقلًا وليس مجرد أداة لخدمة السياسات الأمنية الأوروبية.

وفي السياق السياسي والدبلوماسي، أصبحت الهجرة غير الشرعية عنصرًا حاضرًا في الحوار المستمر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث يتم تناولها في مختلف مستويات التفاوض، سواء في القمم الثنائية أو في آليات الحوار الاستراتيجي. وقد ساهم هذا الملف في تعزيز التواصل بين الطرفين، لكنه في الوقت نفسه كشف عن حدود هذا التعاون بسبب اختلاف المصالح والأولويات.

ومع ذلك، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية ساهمت في تعزيز الترابط بين الجزائر وأوروبا، وجعلت من العلاقة بينهما علاقة اعتمادية متبادلة، حيث لا يمكن لأي طرف إدارة هذا الملف بشكل منفرد. فالجزائر تمثل منطقة عبور واستقرار إقليمي مهم، بينما يمثل الاتحاد الأوروبي وجهة رئيسية للهجرة، مما يجعل التعاون بينهما ضرورة استراتيجية.

وفي النهاية، يتضح أن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد تحدٍ أمني في العلاقات الجزائرية الأوروبية، بل هي عنصر مركزي في إعادة تشكيل هذه العلاقات على مختلف المستويات، سواء الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية. غير أن فعالية هذا التعاون تبقى مرتبطة بمدى القدرة على تحقيق توازن بين المقاربة الأمنية الأوروبية والمقاربة الشاملة التي تراعي الأبعاد التنموية والإنسانية للظاهرة.

المطلب الأول: إعادة تشكيل الأجندة الأمنية المشتركة

أصبحت الهجرة غير الشرعية أحد المحددات الأساسية للعلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث تم إدراجها ضمن أولويات التعاون بين الطرفين، في إطار ما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ"أمننة الهجرة". ويشير هذا المفهوم إلى تحويل الهجرة من قضية اجتماعية إلى قضية أمنية تستدعي تدخل الدولة وأجهزتها الأمنية.(Huysmans, 2006) .[1]

وقد أدى هذا التحول إلى تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات مراقبة الحدود وتبادل المعلومات، حيث تسعى الدول الأوروبية إلى الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية قبل وصولها إلى أراضيها. ويعكس هذا التوجه ما يُعرف بسياسة "تصدير الحدود"، التي تقوم على نقل جزء من عبء إدارة الهجرة إلى دول الجنوب.

غير أن هذا النمط من التعاون يثير عدة إشكاليات، خاصة في ما يتعلق بتوازن المصالح بين الطرفين، حيث يُنظر إليه أحيانًا كآلية تهدف إلى حماية الفضاء الأوروبي على حساب دول العبور، بما فيها الجزائر.

أصبحت الهجرة غير الشرعية خلال العقود الأخيرة من أبرز القضايا التي فرضت نفسها على أجندة العلاقات الدولية، خاصة في الفضاء الأورو-متوسطي الذي يشهد تدفقات بشرية متزايدة بفعل التفاوتات الاقتصادية والأزمات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه العديد من دول الجنوب. وفي هذا السياق، برزت الجزائر باعتبارها فاعلًا محوريًا في إدارة ملف الهجرة غير النظامية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها دولة منشأ وعبور واستقبال للمهاجرين في آن واحد، وهو ما منحها أهمية متزايدة في السياسات الأوروبية المتعلقة بضبط الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد أدى تصاعد تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا إلى تحول جذري في أولويات الاتحاد الأوروبي الأمنية، حيث لم تعد الهجرة تُنظر إليها باعتبارها مجرد ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية، وإنما أصبحت قضية أمنية ترتبط بأمن الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والشبكات العابرة للحدود. ومن هذا المنطلق، سعى الاتحاد الأوروبي إلى إدماج ملف الهجرة ضمن إطار الشراكة مع دول جنوب المتوسط، ومن بينها الجزائر، باعتبارها شريكًا أساسيًا في إدارة الحركية البشرية ومراقبة المسالك المؤدية إلى الضفة الشمالية للمتوسط.[1]

1- زروقي فاطمة ،الهجرة غير النظامية وأثرها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية 2021، ص 13

وقد ساهمت التحديات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية في إعادة تنشيط الحوار الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث أصبح التعاون في مجال مكافحة شبكات تهريب المهاجرين وتبادل المعلومات الأمنية وتطوير قدرات مراقبة الحدود أحد المحاور الأساسية في العلاقات الثنائية. ويرجع ذلك إلى إدراك الطرفين أن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تتم بشكل منفرد، بل تتطلب مقاربة تعاونية تقوم على تقاسم المسؤوليات وتنسيق الجهود الأمنية والتنموية.

ومن جهة أخرى، عززت التطورات الإقليمية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي من أهمية الجزائر في الاستراتيجية الأوروبية الخاصة بإدارة الهجرة. فالأزمات الأمنية والنزاعات المسلحة وانتشار الجماعات الإجرامية في بعض دول الساحل أدت إلى زيادة تدفقات المهاجرين نحو الشمال، الأمر الذي جعل الجزائر تمثل منطقة عبور رئيسية للعديد من المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. ونتيجة لذلك، أصبح الأمن الحدودي الجزائري جزءًا من منظومة الأمن الأوروبي الأوسع، وهو ما يفسر الاهتمام الأوروبي المتزايد بتطوير آليات التعاون مع الجزائر في هذا المجال.

وفي إطار هذه المقاربة، لم يقتصر التعاون الجزائري الأوروبي على الجانب الأمني فقط، بل امتد ليشمل معالجة الأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية، حيث تبنت المؤسسات الأوروبية خطابًا يربط بين التنمية الاقتصادية والحد من دوافع الهجرة. ويعكس هذا التوجه تحولًا من المقاربة الأمنية الصرفة إلى مقاربة أكثر شمولية تسعى إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير النظامية.

غير أن هذا التعاون ظل محكومًا بجملة من التحديات، أبرزها تمسك الجزائر بمبدأ السيادة الوطنية ورفضها لأي مقاربة تجعل من دورها مقتصرًا على وظيفة "حارس الحدود الجنوبية لأوروبا". فالجزائر تؤكد باستمرار أن مكافحة الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم في إطار شراكة متوازنة تراعي المصالح المشتركة وتحترم استقلالية القرار الوطني، بدل الاقتصار على المقاربة الأمنية التي تركز على منع تدفقات المهاجرين نحو أوروبا.

كما أن تزايد الضغوط السياسية داخل الدول الأوروبية نتيجة تصاعد الخطابات المناهضة للهجرة ساهم في إعطاء أهمية أكبر للتعاون مع الجزائر في هذا المجال. فقد أصبحت فعالية الدول الشريكة في الحد من تدفقات المهاجرين معيارًا مهمًا في تقييم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي منح ملف الهجرة وزنًا متزايدًا داخل الحوار السياسي والأمني بين الطرفين.

وعليه، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد موضوع فرعي في العلاقات الجزائرية الأوروبية، بل تحولت إلى أحد المحددات الرئيسية للأجندة الأمنية المشتركة. فقد أسهمت هذه الظاهرة في توسيع مجالات التعاون بين الطرفين، وأعادت صياغة أولويات الشراكة الثنائية، كما دفعت إلى تطوير آليات جديدة للتنسيق الأمني والسياسي والتنموي. وفي الوقت نفسه، كشفت عن استمرار التباين في التصورات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول طبيعة الحلول المناسبة لمعالجة الظاهرة، وهو ما يجعل ملف الهجرة مجالًا للتعاون والتفاوض في آن واحد.

المطلب الثاني: تأثير الظاهرة على أنماط التعاون الاقتصادي والتنموي

أثرت الهجرة غير الشرعية بشكل واضح على طبيعة التعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث تم ربط جزء من البرامج التنموية والمساعدات المالية بأهداف الحد من تدفقات الهجرة. ويعكس هذا التوجه مقاربة جديدة تقوم على الربط بين الأمن والتنمية، حيث يتم توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وأمنية (European Commission, 2021).

غير أن هذا الربط يطرح إشكاليات تتعلق بطبيعة الشراكة بين الطرفين، خاصة في ما يتعلق بمدى تكافؤها، حيث قد يؤدي إلى تقليص هامش المناورة لدى الطرف الجزائري، الذي يجد نفسه أمام ضغوط لملائمة سياساته مع أولويات الشريك الأوروبي.

كما يثير هذا التوجه تساؤلات حول فعالية هذه المقاربة، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن التركيز على البعد الأمني قد لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من الهجرة، بل قد يسهم في إعادة تشكيلها بطرق أكثر تعقيدًا .[1]

1- درويش أحمد،أمننة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية"، مجلة السياسة الدولية،2018.

أفرزت التحولات التي شهدتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال العقود الأخيرة تغيرًا ملحوظًا في طبيعة العلاقات الاقتصادية والتنموية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فبعد أن كانت مجالات التعاون تتركز أساسًا حول المبادلات التجارية والاستثمارات ونقل التكنولوجيا، أصبحت قضية الهجرة تحتل موقعًا متقدمًا ضمن أولويات الشراكة بين الجانبين، باعتبارها قضية ذات أبعاد أمنية واقتصادية واجتماعية متشابكة. وقد أدى ذلك إلى إعادة توجيه جزء معتبر من برامج التعاون الأوروبي نحو معالجة العوامل الاقتصادية والتنموية التي تساهم في تنامي الهجرة غير النظامية.

وتقوم الرؤية الأوروبية في هذا المجال على فرضية مفادها أن اختلال مستويات التنمية بين ضفتي المتوسط يمثل أحد أهم العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية. فالفوارق الكبيرة في الدخل وفرص العمل ومستويات المعيشة تدفع العديد من الشباب في دول الجنوب إلى البحث عن فرص أفضل في أوروبا، حتى وإن اقتضى الأمر اللجوء إلى طرق غير قانونية. ولذلك

سعت المؤسسات الأوروبية إلى ربط سياسات الهجرة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل مشاريع تستهدف تحسين الظروف المعيشية وتعزيز فرص التشغيل ومحاربة التهميش الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، استفادت الجزائر من مجموعة من البرامج الأوروبية الموجهة لدعم التنمية المحلية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإقليمية. وقد ارتبطت هذه البرامج بشكل غير مباشر بجهود الحد من الهجرة غير الشرعية، إذ تهدف إلى معالجة بعض الأسباب البنيوية التي تدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة، وعلى رأسها البطالة وضعف الفرص الاقتصادية. وتؤكد العديد من الدراسات أن توفير فرص العمل وتحسين ظروف الاندماج الاقتصادي يمثلان من أهم الوسائل الكفيلة بالحد من الرغبة في الهجرة غير النظامية.

كما ساهمت قضية الهجرة في توسيع مجالات التعاون المالي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فقد أصبحت المؤسسات الأوروبية تنظر إلى دعم التنمية في دول الجوار باعتباره استثمارًا استراتيجيًا في الاستقرار الإقليمي. ومن هذا المنطلق، تم تخصيص موارد مالية معتبرة لدعم المشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة وتعزيز قدرات الجماعات المحلية وتحسين الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق التي تعرف هشاشة اقتصادية واجتماعية.

ومن ناحية أخرى، أدى تزايد أعداد المهاجرين العابرين للأراضي الجزائرية إلى ظهور تحديات تنموية جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية إضافية. فاستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين، ولو بشكل مؤقت، يفرض ضغوطًا على البنية التحتية والخدمات العمومية، وهو ما دفع الجزائر إلى المطالبة بمزيد من الدعم الدولي والأوروبي لمواجهة الأعباء المرتبطة بإدارة الظاهرة. وفي هذا السياق، أصبح التعاون التنموي يشمل أيضًا برامج موجهة لتحسين إدارة الهجرة وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بالتكفل بالمهاجرين ومراقبة الحدود.

إلى جانب ذلك، لعبت الهجرة غير الشرعية دورًا مهمًا في إعادة صياغة مفهوم التنمية داخل العلاقات الجزائرية الأوروبية. فبدل التركيز الحصري على المؤشرات الاقتصادية التقليدية، أصبح النقاش يشمل قضايا الحوكمة والتنمية البشرية والتعليم والتكوين المهني والإدماج الاجتماعي. ويعكس هذا التوجه اقتناعًا متزايدًا بأن معالجة الهجرة تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية الظرفية نحو بناء شروط تنموية مستدامة تحد من دوافع الهجرة في المدى الطويل.

غير أن هذا التصور لم يخلُ من الانتقادات، حيث يرى بعض الباحثين أن الاتحاد الأوروبي يوظف أدوات التعاون التنموي لخدمة أهدافه المرتبطة بالحد من تدفقات المهاجرين أكثر من سعيه لتحقيق تنمية حقيقية في دول الجنوب. ووفق هذا المنظور، فإن جزءًا من المساعدات الأوروبية أصبح مشروطًا بدرجة تعاون الدول الشريكة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة المهاجرين غير النظاميين، وهو ما أثار نقاشات واسعة حول طبيعة العلاقة بين التنمية والأمن داخل السياسات الأوروبية المتوسطية.

وفي المقابل، تؤكد الجزائر على ضرورة الفصل بين التعاون التنموي والضغوط المرتبطة بإدارة الهجرة، معتبرة أن التنمية يجب أن تقوم على مبدأ الشراكة المتكافئة وتحقيق المصالح المشتركة. كما تشدد على أن الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية لا ترتبط فقط بالأوضاع الاقتصادية المحلية، بل تشمل أيضًا الاختلالات البنيوية في النظام الاقتصادي الدولي واستمرار التفاوتات التنموية بين الشمال والجنوب.

وعلى الرغم من هذه التباينات، فإن الهجرة غير الشرعية ساهمت بشكل واضح في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتنموي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فقد دفعت الطرفين إلى تطوير آليات جديدة للتنسيق والتمويل والتخطيط المشترك، كما عززت من أهمية البعد التنموي داخل الشراكة الأورو-متوسطية. وبذلك أصبحت التنمية أحد المداخل الأساسية لمعالجة الهجرة غير الشرعية، وأحد المجالات التي يتقاطع فيها الأمن والاقتصاد والسياسة ضمن العلاقات الجزائرية الأوروبية المعاصرة.

ويمكن الاستنتاج في الأخير أن الهجرة غير الشرعية لم تؤثر فقط في طبيعة التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإنما ساهمت كذلك في إعادة توجيه أولويات التعاون الاقتصادي والتنموي، من خلال ربط التنمية بقضايا الاستقرار وإدارة الحركية البشرية. وهو ما جعل ملف الهجرة أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار الشراكة بين الجانبين خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: التفاعلات السياسية والدبلوماسية وإشكالية السيادة

أدى تصاعد أهمية ملف الهجرة غير الشرعية إلى إدراجه ضمن صلب الحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مما أفرز تفاعلات دبلوماسية تتسم أحيانًا بالتوتر نتيجة تباين المقاربات. ففي حين تميل الدول الأوروبية إلى التركيز على ضرورة تشديد الرقابة على الحدود، تؤكد الجزائر على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة، من خلال دعم التنمية وتعزيز الاستقرار في دول الجنوب.

ويعكس هذا التباين اختلافًا في الرؤى حول طبيعة الظاهرة وسبل التعامل معها، كما يعكس إشكالية أعمق تتعلق بمفهوم السيادة في ظل العولمة. فمع تزايد التحديات العابرة للحدود، لم تعد السيادة تُمارس بشكل مطلق، بل أصبحت خاضعة لمنطق التفاوض والتفاعل مع الفاعلين الدوليين.

وفي هذا السياق، تحرص الجزائر على الحفاظ على استقلالية قرارها السيادي، خاصة في ما يتعلق بإدارة حدودها وسياساتها الهجرية، وهو ما يجعلها تتعامل بحذر مع المبادرات الأوروبية التي قد تُفسر على أنها محاولة لنقل عبء إدارة الهجرة إلى دول الجنوب.[1]

يعد ملف الهجرة غير الشرعية من أكثر الملفات حساسية في العلاقات الجزائرية الأوروبية، وذلك لارتباطه المباشر بقضايا السيادة الوطنية والأمن القومي والمصالح الاستراتيجية للطرفين. فمع تزايد تدفقات المهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا خلال العقود الأخيرة، أصبح هذا الملف يحتل مكانة مركزية في الحوار السياسي والدبلوماسي بين الجزائر والاتحاد

الأوروبي، متجاوزًا طابعه الاجتماعي والاقتصادي ليصبح قضية سياسية بامتياز تؤثر في طبيعة الشراكة بين الجانبين.

وقد أدى تصاعد الاهتمام الأوروبي بمسألة الهجرة إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، حيث أصبحت قضايا مراقبة الحدود ومكافحة شبكات التهريب وإدارة تدفقات المهاجرين من بين المحاور الرئيسية في العلاقات الثنائية. وفي هذا السياق، برزت الجزائر كشريك مهم بالنظر إلى موقعها الجغرافي وقدراتها الأمنية، الأمر الذي جعلها طرفًا أساسيًا في مختلف المبادرات الأوروبية الرامية إلى الحد من الهجرة غير النظامية.

وتظهر الأهمية السياسية لهذا الملف من خلال إدراجه بصورة دائمة ضمن اجتماعات اللجان المشتركة الجزائرية الأوروبية والحوارات السياسية رفيعة المستوى. فغالبًا ما يتم تناول قضايا الهجرة إلى جانب ملفات الأمن والطاقة والتعاون الاقتصادي، وهو ما يعكس تحولها إلى عنصر هيكلي في العلاقات الثنائية. كما أن العديد من الوثائق المشتركة الصادرة عن الطرفين تؤكد ضرورة تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة، مع التركيز على مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والتنموية والإنسانية.

غير أن هذا التعاون لم يكن دائمًا خاليًا من التوترات السياسية، إذ برزت بين الحين والآخر اختلافات في الرؤى حول كيفية معالجة الظاهرة. فالطرف الأوروبي يميل إلى التركيز على تعزيز الرقابة الحدودية والحد من تدفقات المهاجرين نحو أراضيه، بينما تؤكد الجزائر على ضرورة معالجة الأسباب العميقة للهجرة، خاصة تلك المرتبطة بالفقر والبطالة وعدم الاستقرار في بعض الدول الإفريقية. وترى الجزائر أن الاقتصار على المقاربة الأمنية لن يؤدي إلى القضاء على الظاهرة، بل قد يدفعها إلى اتخاذ أشكال ومسارات أكثر تعقيدًا.

وتبرز إشكالية السيادة كأحد أهم عناصر الخلاف في هذا المجال. فالدولة الجزائرية تتمسك بمبدأ استقلال القرار الوطني وترفض أي ترتيبات يمكن أن تُفهم على أنها تدخل خارجي في إدارة شؤونها الداخلية أو فرض أجندات لا تتوافق مع مصالحها الوطنية. ولهذا السبب، تتعامل الجزائر بحذر مع بعض المقترحات الأوروبية المتعلقة بإعادة المهاجرين أو إنشاء آليات مشتركة لإدارة الحدود، مؤكدة أن أي تعاون يجب أن يتم في إطار الاحترام المتبادل والمساواة بين الشركاء.

كما تتجلى هذه الإشكالية في النقاشات المتعلقة بترحيل المهاجرين غير النظاميين وإعادة قبولهم. فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز اتفاقيات إعادة القبول باعتبارها أداة فعالة للحد من الهجرة غير الشرعية، بينما تنظر الجزائر إلى هذه المسألة من زاوية قانونية وسيادية معقدة، تتطلب احترام الإجراءات الوطنية والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك فإن المفاوضات حول هذه القضايا غالبًا ما تتسم بالحساسية والدقة.

ومن جانب آخر، ساهمت التحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الساحل والصحراء في تعزيز الدور الدبلوماسي للجزائر في ملف الهجرة. فبحكم خبرتها الأمنية وعلاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية، أصبحت الجزائر فاعلًا مهمًا في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي

والحد من العوامل المنتجة للهجرة القسرية. وقد منحها هذا الدور مكانة متقدمة في الحوار مع الشركاء الأوروبيين، الذين باتوا يدركون أن معالجة الهجرة تتطلب تعاونًا أوسع يشمل الأمن والتنمية وتسوية النزاعات.

وعلى المستوى الدبلوماسي، سعت الجزائر إلى الدفاع عن رؤية تقوم على تقاسم المسؤوليات بين دول المصدر والعبور والاستقبال، بدل تحميل دول الجنوب وحدها عبء إدارة الهجرة. وتؤكد هذه الرؤية أن الظاهرة ذات طبيعة عابرة للحدود، وبالتالي فإن مواجهتها تستوجب تعاونًا دوليًا متوازنًا يقوم على مبادئ التضامن والعدالة واحترام السيادة الوطنية.

وفي المقابل، يواجه الاتحاد الأوروبي ضغوطًا داخلية متزايدة مرتبطة بتنامي التيارات السياسية المناهضة للهجرة في عدد من الدول الأوروبية. وقد دفع ذلك صناع القرار الأوروبيين إلى إعطاء أولوية أكبر للحد من تدفقات المهاجرين، الأمر الذي انعكس على طبيعة علاقاتهم مع دول الجوار الجنوبي، بما فيها الجزائر. وأصبح نجاح التعاون في مجال الهجرة معيارًا مهمًا في تقييم فعالية الشراكات الأوروبية المتوسطية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية ساهمت كذلك في توسيع نطاق الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تشارك فيها الجزائر. فقد انخرطت في العديد من الأطر الإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة والتنمية، وسعت إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية والفاعلين الإقليميين بهدف إيجاد حلول مستدامة للظاهرة. كما دعمت المبادرات الرامية إلى معالجة الاختلالات التنموية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة، معتبرة أن التنمية والاستقرار يمثلان الركيزتين الأساسيتين لأي سياسة ناجحة في هذا المجال.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن الهجرة غير الشرعية أصبحت عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل التفاعلات السياسية والدبلوماسية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فهي من جهة عززت مجالات الحوار والتنسيق والتعاون، ومن جهة أخرى أفرزت نقاشات متواصلة حول حدود السيادة الوطنية وطبيعة الالتزامات المتبادلة بين الشركاء. وبذلك تحول ملف الهجرة إلى أحد أهم محددات العلاقات الجزائرية الأوروبية في المرحلة الراهنة، وإلى مجال تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والتنموية والسياسية والدبلوماسية بصورة متزايدة.

1- درويش أحمد،المرجع السابق.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز كونها مجرد حركة غير قانونية للأفراد عبر الحدود، لتتحول إلى قضية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية على المستويين الوطني والدولي. وقد بيّنت الدراسة أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر،

إلى جانب التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية والإفريقية والمتوسطية، جعل منها فضاءً مهمًا ضمن مسارات الهجرة غير النظامية، سواء باعتبارها دولة منشأ أو عبور أو استقبال.

كما أظهر التحليل أن تنامي هذه الظاهرة في السياق الجزائري يرتبط بمجموعة من المحددات البنيوية المتداخلة، في مقدمتها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه فئة الشباب، إضافة إلى العوامل الجغرافية والسياسية التي ساهمت في جعل الجزائر جزءًا من الديناميكيات الإقليمية للهجرة غير الشرعية. وقد أدى ذلك إلى بروز أنماط جديدة للهجرة وتطور أساليبها، الأمر الذي زاد من صعوبة التحكم فيها ومواجهتها.

وفيما يتعلق بالانعكاسات الداخلية، تبين أن الهجرة غير الشرعية تطرح جملة من التحديات الأمنية المرتبطة بمراقبة الحدود ومكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، كما تفرز آثارًا اقتصادية واجتماعية تتمثل في استنزاف جزء من الموارد البشرية وتزايد الضغوط المرتبطة بإدارة تدفقات المهاجرين. كما ساهمت هذه الظاهرة في دفع السلطات الجزائرية إلى تطوير أطرها القانونية والمؤسساتية وتعزيز آليات التنسيق الأمني والإداري للتعامل مع مختلف تداعياتها.

أما على المستوى الخارجي، فقد كشفت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية أصبحت أحد أهم الملفات المؤثرة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث أضحت محورًا أساسيًا في الحوار والتعاون بين الطرفين. فقد ساهمت الظاهرة في تعزيز التعاون الأمني والتقني في مجالات مراقبة الحدود ومكافحة شبكات التهريب، كما دفعت إلى تطوير آليات جديدة للتنسيق والتشاور حول إدارة تدفقات الهجرة. وفي المقابل، أفرزت هذه القضية تحديات مرتبطة بتباين الرؤى والمصالح بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية إدارة الهجرة وسبل معالجتها.

كما اتضح أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تؤدي دورًا مهمًا في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث لم تعد هذه العلاقات تقتصر على الجوانب الاقتصادية والتجارية التقليدية، بل امتدت لتشمل قضايا الأمن الإقليمي وإدارة الحدود والتنمية المشتركة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الترابط بين الطرفين، وفي الوقت نفسه إلى بروز نقاشات مستمرة حول التوازن بين الاعتبارات الأمنية ومتطلبات التنمية واحترام السيادة الوطنية.

وعليه، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية تمثل تحديًا مركبًا يفرض على الجزائر وشركائها الأوروبيين تبني مقاربات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية الضيقة، من خلال التركيز على معالجة الأسباب العميقة للظاهرة، وتعزيز فرص التنمية والاستقرار، وتطوير آليات التعاون القائم على الشراكة المتوازنة والمسؤولية المشتركة. ومن ثم، فإن فهم التحولات التي تعرفها الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها المختلفة يظل عنصرًا أساسيًا لفهم طبيعة التفاعلات الجزائرية الأوروبية في المرحلة الراهنة واستشراف آفاقها المستقبلية

الخاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تُعد من أكثر الظواهر تعقيدًا وتشابكًا في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث لم تعد مجرد حركة أفراد عبر الحدود بشكل غير قانوني، بل أصبحت تعبيرًا عن اختلالات بنيوية عميقة في النظام الدولي، تعكس الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، وتكشف في الوقت نفسه عن حدود السياسات الوطنية في إدارة التدفقات البشرية في ظل عالم متزايد الترابط.

وقد أبرزت الدراسة أن فهم هذه الظاهرة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، بدل الاقتصار على تفسير أحادي الجانب. فالهجرة غير الشرعية ليست نتيجة عامل واحد، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين هشاشة البنى الاقتصادية في دول المنشأ، وضعف فرص الإدماج الاجتماعي، وتراجع الاستقرار السياسي في بعض السياقات، مقابل جاذبية اقتصادية وأمنية قوية تمثلها دول الاستقبال، خاصة في الفضاء الأوروبي.

وفي هذا الإطار، تبين أن الجزائر تحتل موقعًا مركزيًا في ديناميكيات الهجرة غير الشرعية، باعتبارها في الوقت نفسه دولة منشأ لبعض المهاجرين، ودولة عبور لمهاجرين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى كونها متأثرة بشكل غير مباشر بجاذبية الفضاء الأوروبي. وقد ساهم هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي في جعل الجزائر فاعلًا أساسيًا في معادلة الهجرة الإقليمية، وفي الوقت ذاته طرفًا متأثرًا بتداعياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أظهرت النتائج أن الانعكاسات الداخلية للهجرة غير الشرعية على الجزائر متعددة المستويات. فعلى المستوى الاقتصادي، تؤدي هذه الظاهرة إلى استنزاف جزء من الرأسمال البشري، خاصة فئة الشباب، بما ينعكس سلبًا على ديناميات التنمية المحلية. وعلى المستوى الاجتماعي، تسهم في ترسيخ ما يمكن تسميته بـ"ثقافة الهجرة"، حيث تصبح الهجرة، حتى غير النظامية منها، خيارًا مطروحًا داخل التصورات الجماعية كوسيلة لتحقيق الطموحات الفردية. أما على المستوى الأمني، فقد ارتبطت هذه الظاهرة في بعض الحالات بزيادة نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة، مما يفرض تحديات إضافية على أجهزة الدولة في مجال مراقبة الحدود وإدارة التدفقات غير النظامية.

ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية أصبحت عنصرًا بنيويًا في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث لم تعد هذه العلاقات تُبنى فقط على أسس اقتصادية أو سياسية تقليدية، بل أصبحت تتأثر بشكل متزايد بملف الهجرة باعتباره ملفًا استراتيجيًا وحساسًا. وقد أدى ذلك إلى تعزيز التعاون الأمني بين الطرفين، خاصة في مجالات مراقبة الحدود ومكافحة شبكات التهريب، في مقابل بروز بعض التوترات المرتبطة بتباين الأولويات، حيث يركز الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على الحد من تدفقات الهجرة نحو أراضيه، بينما تؤكد الجزائر على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة، وعلى احترام مبدأ السيادة الوطنية في إدارة الحدود.

كما تبين أن التوجه الأوروبي نحو ما يمكن تسميته بـ"خارجنة إدارة الهجرة" قد أسهم في إعادة توزيع أعباء هذا الملف على دول الجنوب، ومنها الجزائر، من خلال تحويلها إلى شريك أساسي في ضبط الحدود الجنوبية للفضاء المتوسطي. غير أن هذا التوجه يطرح في المقابل إشكالات مرتبطة بتوازن العلاقات، وبمدى عدالة توزيع المسؤوليات في إدارة ظاهرة ذات طابع عالمي.

وعلى المستوى النظري، تؤكد الدراسة أن مقاربة الأمننة التي تم اعتمادها في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، رغم مساهمتها في إبراز البعد الأمني للظاهرة، إلا أنها تبقى غير كافية لفهم أبعادها العميقة. فاختزال الهجرة في بعدها الأمني يؤدي في كثير من الأحيان إلى إهمال العوامل البنيوية المفسرة لها، مثل الفقر، والبطالة، وعدم المساواة في توزيع الفرص، وهو ما قد يحد من فعالية السياسات العمومية المعتمدة في هذا المجال.

وانطلاقًا من هذه النتائج، يمكن التأكيد على أن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتطلب تبني مقاربة شاملة ومتكاملة، تقوم على إعادة التوازن بين الأبعاد الأمنية والتنموية والإنسانية. فالمقاربة الأمنية وحدها، رغم ضرورتها في بعض الجوانب، لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة ما لم تُدعّم بسياسات تنموية حقيقية في دول المنشأ، تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية التي تُعد أحد المحركات الأساسية للهجرة.

كما تبرز أهمية تعزيز التعاون الدولي في إطار شراكات قائمة على مبدأ التكافؤ وليس التبعية، بحيث لا يتم التعامل مع دول الجنوب فقط كأدوات لضبط الهجرة، بل كشركاء حقيقيين في صياغة حلول مستدامة. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري دعم آليات التعاون الإقليمي، وتكثيف الجهود المشتركة لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، باعتبارها أحد العناصر الأساسية التي تغذي هذه الظاهرة وتعيد إنتاجها.

وفي ضوء ذلك، توصي هذه الدراسة بما يلي:

1. ضرورة اعتماد سياسات تنموية موجهة بشكل خاص نحو فئة الشباب، باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة للهجرة غير النظامية، من خلال تحسين فرص التشغيل، ودعم ريادة الأعمال، وتوسيع مجالات التكوين المهني بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل .
2. تعزيز التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار رؤية متوازنة تقوم على تقاسم المسؤولية في إدارة ملف الهجرة، بعيدًا عن منطق تحميل الأعباء لطرف دون آخر .
3. تكثيف الجهود الأمنية والإقليمية لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين، من خلال تحسين التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول المعنية .
4. إدماج البعد الإنساني بشكل أعمق في سياسات الهجرة، بما يضمن احترام حقوق المهاجرين، خاصة في الحالات الهشة، وتفادي المقاربات التي قد تؤدي إلى تدهور أوضاعهم الإنسانية .

وفي الأخير، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية تبقى ظاهرة مفتوحة على تطورات مستقبلية مستمرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالتحولات العالمية في مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن. ولذلك، فإن فهمها والتعامل معها يتطلبان تطوير أدوات تحليلية وسياساتية أكثر مرونة وعمقًا، قادرة على مواكبة تعقيداتها المتزايدة، بعيدًا عن المقاربات الاختزالية أو الأحادية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا :المصادر

1- القرآن الكريم

ثانيا: المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولًا: **الكتب**

1- محمد الغزالي، الهجرة السرية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015.

2- بن ساعد علي ، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: الأبعاد والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، د ط ، بيروت، 2017.
3- قاسم محمد عبد الله ، الهجرة الدولية: الأبعاد والاتجاهات، دار الفكر العربي،القاهرة،2014
4- عبد القادر عبد الله ، الهجرة غير الشرعية والأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2018.
5- حمدي عبد الرحمن ، إدارة الهجرة غير النظامية في العالم العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2016.
6- الإمام ابي زكريا يحي النووي - الأربعين النووية - الحديث الأول ، دار السلام للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 .
7- فضيل دليو ، على غربي ، الهاشمي مقراني - الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية ، الجزائر مؤسسة الفنون الطبيعية،د ط.
8- عبد اللطيف محمد عمر ، الهجرة غير الشرعية ، الهيئة المصرية للنشر والتوزيع ، د ط ، 2016.
9- مجموعة من الباحثين (محمد غربي ، سفيان فوكة ، مشري موسى)الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط -المخاطر وإستراتيجية المواجهة 1 ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2014 .

10- دراسات سوسيولوجية حول الهجرة غير الشرعية بالجزائر – من بناء المشروع إلى مواجهة الموت، د.صبيحة كيم ، دار ومضة للنشر و التوزيع و الترجمة .

11- عبد الله عبد الغني غانم - هجرة الأيادي العاملة- دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، د س، ن.

ثانيًا: **مقالات ودراسات أكاديمية**

1- بن خليفة، محمد ،الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب والتداعيات"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 12،2020.
2- بوقرة، سمير ،ظاهرة الحرقة في الجزائر بين الدوافع الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة العلوم الاجتماعية، 2019.

3- زروقي، فاطمة ،الهجرة غير النظامية وأثرها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية،2021.
4- درويش، أحمد ،أمننة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية"، مجلة السياسة الدولية، 2018.
5- حافظ ذياب - انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الوطن العربي، عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول " إشكالية الهجرة واللجوء في الوطن العربي " سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات الدولية ، تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي ، العدد 28 ، لبنان 74في 20/06/2020.
6- التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، كلية القانون ، جامعة المرقب ، دار الكتب الوطنية - بنغازي ليبيا .
7- جمال دوبي بونوة، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم الأسباب والحلول "مجلة معارف"، 05 14-جوان 2013 .
8- محمد رضا التميمي - الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية ، دفاتر السياسة والقانون ، جانفي 2017 .
9- درويش أحمد،أمننة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية"، مجلة السياسة الدولية،2018.

10- مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية ، المجلد 2، العدد 1، 2022.
11- خالد بو منجل ، النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية ،مقال منشور على موقع " الحوار المتمدن " في 15 مارس 2017 ، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

12- مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر – و عند نازحين يقع النزاع – ط3،أفريل ، (د ص)

13- عبد الحميد والى - حماية اللاجئين في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ،أفريل2002 .

14- المسعود خالة - واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 05 جوان 2014.

15- فخار حمو، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائري منها"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016.

16-Fagruesphilipe Afrique du nord et moyen - orient des migrations en quête d, une politique: 4/2006-https://www.cairn.info/la-question-migratoire-au-xxie-siecle--9782724611816-

ثالثا: **بحوث و دراسات جامعية** :

1- نور الهدى بسايح ، سلطانة بوزيان ،واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة د موالي الطاهر ، سعيدة ، 2015-2016 .
2- فايزة بركان - آليات التصدي للهجرة غير الشرعية - رسالة ماجيستر في الحقوق ، تخصص علم الإجرام والعقاب ، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2011-2012.

3- عبد المالك صايش مكافحة تهريب المهاجرين السريين - أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو 2014-2015 .
4- خديجة بتفة- السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية - رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014.

5- فايزة ختو البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1999-2010 - رسالة ماجيستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2010 – 2011.
6- مذكرة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون دولي إنساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، 2017-2018.
7- ربيحة موساوي، شائز خلادي الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء والهجرة غير الشرعية - مذكرة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون دولي إنساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، 2017-2018.
8- مراح يمينة، الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر: دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012،

رابعا: **المعاهدات والاتفاقيات الدولية**

1- إتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين سنة 1951.

2-Bureau international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles du 18 decembre 1990 résolution de I, assemblée générale n°45-158

3-Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles, Résolution de l'Assemblée générale des Nations Unies n°45/158 du 18 décembre 1990.

الفهرس

الفهرس

المقدمة ..... أ

الفصل الأول 1

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية 2

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية 2

- المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة 3
- المطلب الثاني: أشكال وأنماط الهجرة غير النظامية 12
- المطلب الثالث: العوامل المفسّرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية 21

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسّرة للهجرة غير الشرعية 30

- المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للهجرة 31
- المطلب الثاني: المقاربات الحديثة (الأمن الإنساني، العولمة، المقاربة الأمنية) ... 33
- المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية كقضية أمنية في العلاقات الدولية 43

الفصل الثاني 49

تحولات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وانعكاساتها الداخلية ودورها في إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية الأوروبية 50

المبحث الأول: البنية السوسيوإقتصادية والجيوستراتيجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر 50

- المطلب الأول: تحولات أنماط الهجرة غير الشرعية في السياق الجزائري 50
- المطلب الثاني: المحددات البنيوية المفسرة لتنامي الظاهرة 56

المبحث الثاني: الانعكاسات الداخلية للهجرة غير الشرعية في الجزائر 61

- المطلب الأول: التداعيات الأمنية وإعادة تشكيل المقاربة الأمنية 61
- المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية 62
- المطلب الثالث: التداعيات السياسية و المؤسساتية 63

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية 64

- المطلب الأول: إعادة تشكيل الأجندة الأمنية المشتركة 66

- المطلب الثاني: تأثير الظاهرة على أنماط التعاون الاقتصادي والتنموي.....**69**
- المطلب الثالث: التفاعلات السياسية و الدبلوماسية و إشكالية السيادة **72**

الخاتمة **79**
قائمة المصادر و المراجع **83**
الفهرس
ملخص الدراسة

مـلخص مذكرة الماستر

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها من أبرز القضايا المعاصرة التي تشهد تزايدًا ملحوظًا على المستويين الوطني والدولي، نظرًا لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وقد سعت إلى تحليل هذه الظاهرة في السياق الجزائري، من خلال إبراز العوامل المفسّرة لتناميها، وتحديد أنماطها وخصائصها، إضافة إلى دراسة انعكاساتها الداخلية والخارجية، خاصة على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

وأظهرت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية في الجزائر ترتبط بجملة من العوامل المتداخلة، من أبرزها التحديات السوسيو- اقتصادية، واتساع الفوارق التنموية، فضلًا عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر الذي يجعلها بلد عبور وانطلاق في آنٍ واحد. كما بيّنت النتائج أن لهذه الظاهرة انعكاسات متعددة، تشمل الجانب الأمني من خلال ارتباطها ببعض أنماط الجريمة المنظمة، إلى جانب آثارها الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تأثيرها على طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، خاصة في إطار التعاون الأمني والتنموي.

وفي ضوء هذه النتائج، تبرز ضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تقوم على معالجة أسبابها العميقة، وتعزيز التنمية، وتكثيف التعاون الدولي، بما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية، الجزائر، العلاقات الجزائرية الأوروبية، الأمن، الجريمة المنظمة، التنمية، الهجرة الدولية، السياسات العمومية، الفوارق التنموية، الشباب.

Abstract of The master thesis

This study addressed the phenomenon of illegal migration as one of the most prominent contemporary issues that has witnessed a significant increase at both national and international levels, due to its multiple economic, social, political, and security dimensions. It aimed to analyze this phenomenon in the Algerian context by highlighting the factors explaining its growth, identifying its patterns and characteristics, and examining its internal and external implications, particularly on Algerian-European relations.

The study showed that illegal migration in Algeria is linked to a set of intertwined factors, most notably socio-economic challenges, widening developmental disparities, as well as Algeria's strategic geographical location, which makes it both a transit and a departure country. The findings also revealed that this phenomenon has multiple repercussions, including security implications through its connection to certain forms of organized crime, in addition to its economic and social effects, as well as its impact on the nature of Algerian-European relations, especially within the framework of security and developmental cooperation.

In light of these findings, the study highlights the need to adopt a comprehensive approach to address illegal migration, based on tackling its root causes, promoting development, and strengthening international cooperation, in a way that ensures a balance between security requirements and respect for human rights.

Keywords:
Illegal migration, Algeria, Algerian-European relations, security, organized crime, development, international migration, public policies, developmental disparities, youth.